تعويم العملة وتأثيراتها علي الشرائح الاجتماعية الحضرية: دراسة ميدانية في مدينة الزقازيق

د/ فريال فاروق أحمد عبد الحليم(*)

ملخص:

تسعي الدراسة الراهنة إلي تسليط الضوء على" قضية تعويم الجنيه المصري"، ومعرفة مدي تأثيره علي المستوى المعيشي للشرائح الاجتماعية الحضرية من (مأكل – ملبس – تعليم – صحة)، وانعكاسات ذلك علي العلاقات الأسرية والاجتماعية، والإجراءات التي تتخدها هذه الشرائح لمواجهة غلاء المعيشة، وذلك من أجل تقديم رؤية مستقبلية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري، ولتحقيق ذلك اعتمد البحث الراهن علي المنهج الوصفي التحليلي، كما استعان بآداة الإستبيان علي عينة عمدية قوامها (٣٠٠ مفرده) من سكان مدينة الزقازيق من الشرائح الاجتماعية من ذوي الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة بالإضافة إلي آداتي المقابلة والبيانات الجاهزة.

وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج منها: أن تعويم العملة هي سياسه تنتهجها الحكومة المصرية منذ أكثر من أربعين عاماً، ولم تؤتي ثمارها حتي الآن، وذلك لعدم وجود زيادة في الإنتاج المحلي، كما أن معظم واردات المجتمع المصري ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثم أصبحت هذه السياسة أداة لتخلف الاقتصاد المصري، ومعاناته من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم والفقر والديون الداخلية والخارجية، وشعور قطاع ليس بالقليل من الشرائح الاجتماعية الحضرية بالعوز والحرمان من المستوي المعيشي الملائم، كما أثر التعويم علي العلاقات الأسرية والاجتماعية حيث تفاقمت الخلافات الأسرية، والعزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي، كما ازدادت معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل، واقترحت الدراسة العديد من التوصيات منها: زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات، ووجود رقابة شديدة علي الأسواق، وتقليل الفوائد علي القروض.

الكلمات المفتاحية: تعويم العملة، الشرائح الاجتماعية الحضرية، التضخم الاقتصادي.

(*) مدرس بقسم العلوم التأسيسية – تخصص علم الاجتماع بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر صقر- شرقية
dr.feryalqamar@gmail.com

Abstract:

The current study seeks to shed light on "the issue of floating the Egyptian pound, and to know the extent of its impact on the standard of living of urban social segments (food, clothing, education, health), the repercussions of this on family and social relations, and the measures taken by these segments to confront the high cost of living." In order to present a future vision to reduce the negative effects resulting from the floating of the currency on the population in Egyptian society, and to achieve this, the current research relied on the descriptive and analytical method, and also used the questionnaire tool on a deliberate sample of (300 individuals) from the residents of the city of Zagazig from the social segments of the category Low- and middle-income people, in addition to interview tools and ready-made data.

The study reached many results, including: that floating the Egyptian local currency is a monetary policy pursued by the Egyptian government for more than forty years, and it has not borne fruit yet, due to the lack of an increase in local production, and most of the Egyptian society's imports are necessary and cannot be dispensed with. Hence, this policy became a tool for the backwardness of the Egyptian economy, and its suffering from many economic and social problems Which was represented by high rates of inflation, poverty, and Internal and external debts, and the feeling of neediness and deprivation of a significant sector of Egyptian society from education, health, and an adequate standard of living. The flotation also affected family and social relations, as family disputes, isolation within the home, and resorting to social media worsened, and anxiety rates also increased. Stress and fear of the future, The study suggested many future visions, including: increasing salaries in proportion to the prices of goods and services, strict control over markets, and reducing interest on loans.

Keywords: Currency floating - urban social strata - Economic inflation.

أولاً- مقدمة البحث:

تمر العديد من الدول – وخاصة النامية – بالعديد من الأزمات الاقتصادية، فتلجأ إلي الإستدانة من المؤسسات الدولية كأحد الحلول التي تنتهجها، وقد تنجح هذه الطريقة وتؤتي ثمارها، وقد تصبح تلك القروض أحد المشكلات والأعباء التي تعاني منها تلك الدول لما تحتويه من شروط وتكاليف تمليها المؤسسات الدولية كضمان لديونها، ولما كان صندوق النقد الدولي أحد ركائز النظام النقدي العالمي في العصر الحديث بما يملكه من أموال فتلجأ إليه الدول للإستدانة رغبة في مساعدتها، ومن هذه الدول البرازيل وماليزيا واليونان ومصر وغيرها.

وقد مرت مصر في عصرها الحديث بالعديد من الأزمات الاقتصادية ولجأت إلي صندوق النقد الدولي طالبة مساعدتها للنهوض من أزمتها، وقد اشترط الصندوق علي مصر مجموعة من الشروط والإجراءات منها تعويم العملة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وغيرها. (سالم، ٢٠١٩: ٨)

وتحرير سعر الصرف أو تعويم العملة، يعتبر من أولى القضايا المطروحة حالياً فى أوساط الشارع المصرى والمعروف بمسمى " تعويم الجنيه"، وهو عبارة عن سياسة نقدية يتم اتباعها لتحديد القيمة الحقيقية للعملة بناءً علي قوي العرض والطلب.

وتجربة تعويم الجنيه ليست جديدة علي مصر فقد مر الجنيه المصري بعملية التعويم أكثر من مرة بداية من عام ١٩٧٨م عندما سمح الرئيس الراحل أنور السادات بعودة البطاقات الاستيرادية للقطاع الخاص، وبدء حقبة الاقتراض من الغرب، التي تحولت بعد ذلك بما يسمي "ديون نادي باريس" لكن مع عدم قدرة السادات علي تحرير الموازنة العامة سنة ١٩٧٧م، وعدم استمرار تدفق استثمارات الخليج، والضعف الاقتصادي العام الذي ظهرت بوادره في الثمانينات ترتب علي ذلك حدوث أزمات متوالية للدولار، وحينها تحرك السعر رسمياً من (١,٢٥جنيه إلي ٢,٥ جنيه)، مما أدي إلي إفلاس الكثير من الشركات والمصانع من القطاع الخاص المصري، الذي كان وقتها يقترض بالدولار من البنوك، وينفذ أعماله ونشاطاته بالجنيه المصري.

والتعويم الثاني عندما تولي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك السلطة عام١٩٨١م، كان سعر صرف الدولار (٨٠ قرشاً)، وواصل الدولار الأمريكي ارتفاعه أمام الجنيه من خلال تعويم الجنيه في عام ١٩٨٩م، فأصبح سعر صرف الدولار (٣,٣ جنيه) ، وكان سعرًا قياسياً غير مسبوق في ذلك الوقت، ثم تم تعويم الجنيه لثالث مره مجدداً في عهد الرئيس مبارك عام ٢٠٠٣م، ليصل سعر الدولار إلي (٥،٥٠) جنيهات.(يوسف، ٢٠٢٢)

وتم تعويم الجنيه المصري أكثر من مرة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ الأولي: في نوفمبر عام ٢٠١٦م حيث قرر البنك المركزي المصري تعويم الجنيه وفقاً لآليات السوق، وذلك بغرض القضاء علي السوق الموازية للعملة الصعبة، وبناءً عليه وصل سعر الدولار من(٨ جنيه) إلي (١٥ جنيه)، والتعويم الثاني: في مارس ٢٠٢٢م، وصل سعر الدولار إلي (١٩ جنيه)، بينما التعويم الثالث: في أكتوبر ٢٠٢٢م وصل فيه سعر الدولار إلي (٢٤ جنيه)، والتعويم الرابع: في يناير ٢٠٢٣م وصل فيه الدولار إلي مستويات(٣٢جنيه). (البنك المركزي المصري،٢٠٢٣)

ويعتبر تعويم العملة المصرية أو سياسة تحرير سعر الصرف من وجهة نظر بعض الاقتصاديين من مكملات العمل بآليات السوق نظراً لإعادة تقييم العملة مقابل العملات الأخري وفق قانوني العرض والطلب، كما إن اعتماد العمل بهذه السياسة له مردود إيجابي علي مجريات الأداء في الاقتصاد المحلي، والمتمثل في حرية التبادلات الخارجية غير المقيدة بشروط نقدية، وعدم الحاجه إلي رفع سعر الفائدة لتحفيز الطلب علي العملة المحلية، مما يؤدي إلي تحسين استخدام الأموال في الاستثمارات منخفضة المخاطر، وعلي الرغم من مميزات العمل بسياسة تحرير سعر الصرف، إلا أن الاقتصاديات النامية ومن ضمنها مصر، قد تتعرض إلي تقلبات متكررة في أسعار صرف العملة، مما ينعكس علي مستويات الأسعار في الاقتصاد المحلي، لاسيما إذا كانت نسبة التبعية الاقتصادية الخارجية مرتفعة، كما يؤدى إلي انخفاض معيشة العديد من الأسر. (محمد، ٢٠٢٣: ص ٣)

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث في رصد كيفية تأثير تعويم العملة علي الشرائح الاجتماعية الحضرية كإحدي سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة المصرية منذ السبعينيات وحتي الآن، والتي تضرر منها غالبية الشرائح الاجتماعية في الحضر بداية من الفقراء وذوي الدخول الثابتة والمحدودة والمتوسطة، بل وكافة الفئات في المجتمع المصري حيث ارتفعت الأسعار بمعدلات كبيرة وكذلك الديون الداخلية الخارجية، وأزدادت نسبة التضخم، وصاحب ذلك في اعتماد مصر الآن علي الخارج وتعميق شديد لعلاقات التبعية.

ثانياً – مشكلة البحث:

يواجه العالم في السنوات القليلة الماضية العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فمنذ نهاية عام ٢٠١٩م وظهور جائحة كورونا بدأ العالم يشهد أزمة صحية أثرت علي الاقتصاد العالمي بأثره، ثم جاء الغزو الروسي لأوكرانيا، والذي أربك العالم في أزمة اقتصادية طاحنة، أدت إلي ارتفاع التضخم في أمريكا نتيجة ارتفاع اسعار الوقود والغذاء بشكل سريع.

ونتيجة لذلك دخلت الدول الناشئة ومن ضمنها مصر في دوامة الاقتراض الخارجي، وانخفض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، واشتدت الأزمة بتوقف استيراد سلع أساسية استهلاكية لدي جموع الشعب المصري، وأدت الأزمة إلي اتباع البنك المركزي المصري سياسات نقدية متشددة، فبموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي، أعلنت الحكومة تحرير سعر الصرف أمام الدولار لمرتين متتاليتين في عام ٢٠٢٢م، ومرة واحدة في عام ٢٠٢٣، وذلك بهدف القضاء علي السوق الموازيه في السوق المصري، ونتيجه لذلك ارتفعت معدلات الفائدة بشكل حاد وازدادت الأسعار بصورة كبيرة، مما ترك أثراً كبيراً علي مختلف الفئات والقطاعات في المجتمع المصري علي اختلاف مراكزها الاقتصادية ومستوياتها الاجتماعية بداية من رجال السياسة والحكومة ورجال المال والأعمال وانتهاء برجل الشارع؛ الذي أصبح محاطاً بمظاهر متعددة للأزمة، ربما يعجز عن فهمها من الناحية الاقتصادية، ولكنه مُضطر للتفاعل معها في كافة تفاصيل حياته.

هذا، وقد ساهم تعويم العملة في إرتفاع معدلات التضخم، خاصة فى اقتصاد يعتمد بنسبة كبيرة من إستهلاكه على الواردات، كما تسبب تعويم العملة في انتشار التضخم الجامح في المجتمع المصري، والذي تصل فيها الزيادات في الأسعار إلى أرقام فلكية، بحيث تصبح النقود بلا قيمة تقريباً، مما يعنى إرتفاع تكلفة المعيشة وخاصة على الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، فى حين أن هناك بعض الفئات في المجتمع حققت أرباحاً من عمليات المضاربة، سواء فى سوق العملة أو أسواق السلع والخدمات المختلفة، مما يعنى حدوث إعادة لتوزيع الدخل فى غير صالح ذوى الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة ولصالح المضاربين وأصحاب المهن الحرة التي تحقق أرباحاً، كما تسبب تعويم العملة في تآكل الدخول للعديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية من محدودي ومتوسطي الدخل، حيث شعر العديد من هذه الأسر بالحرمان والفقر النسبي، بسبب ضآلة الموارد ومحدوديتها في مقابل ارتفاع الأسعار، ومن ثم افتقاد القدرة علي الوفاء بالمتطلبات الأساسية للأسرة، وبدلاً من أن تصعد هذه الشرائح لأعلي أو تحافظ علي مكانتها هبطت إلي أسفل نتيجة الانخفاضات المتتالية للجنيه المصري.

وبناءً علي ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما تأثير تعويم العملة علي الشرائح الاجتماعية الحضرية المصرية؟

ثالثاً – أهمية البحث:

إلقاء الضوء علي قضية مجتمعية "تعويم الجنيه المصري" حيث تحتل حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين وصانعي القرار والسياسيين ورجال المال والأعمال، وحديث المواطن العادي في الشارع المصري، حيث أن هناك ضغوط لصندوق النقد الدولي يُلزم فيها

الحكومة المصرية بالتعويم مرة أخري للموافقة علي القرض الحالي، مما قد يتسبب في مزيد من الضغوط الاجتماعية، ويشكل عبئاً اقتصادياً إضافياً وصدمة جديدة للعديد من الشرائح الاجتماعية في ظل زيادة معدلات الفقر والتضخم، وتراكم الديون، وتنقسم الأهمية إلي:

أ- **الأهمية النظرية (المعرفية):** وتتمثل فيما يضيفه البحث من معارف ومعلومات جديدة تثري النظرية العلمية، وتسد الثغرات أو الفجوات المعرفية في مجال البحث، وقد جاءت الأهمية العلمية من منطلق:

١- قلة الدراسات السوسيولوجية في موضوع البحث الراهن.

٢- تحاول الدراسة الراهنة الوقوف علي بعض المعارف والمفاهيم العلمية في قضية البحث مثل تعويم العملة، والتضخم الاقتصادي، والذي تأثر به العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخول الثابتة ومحدودي ومتوسطي الدخل، حيث تسبب ذلك في التدهور الواضح في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الفجوة الواسعة بين دخولهم والأسعار.

٣- يتوافق البحث الحالي مع متطلبات المجتمع الدولي والإهتمامات العالمية والمحلية، وما تهدف إلية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ضمان مستوي معيشي جيد لجميع الشرائح الاجتماعية، وهذا لايأتي إلا من خلال الدراسة العلمية التي تهتم بمعرفة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، الناتجة عن تعويم العملة والتي أثرت بشكل كبير علي مختلف جوانب الحياة اليومية للشرائح الاجتماعية الحضرية من محدودي ومتوسطي الدخل، وذلك من أجل التعامل معها حالياً ومستقبلاً.

ب-**الأهمية المجتمعية:** وتتمثل في مجموعة من النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها البحث، وتسهم في مساعدة المسؤولين في المجال المهني والاجتماعي، وكذلك متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية والتدابير الاجتماعية، وقدرة هذا البحث علي مساعدتهم في الوصول إلي صنع سياسات أو تشريعات أو استراتيجيات فعالة لمواجهة الفقر الناتج من التضخم الاقتصادي وتعويم العملة.

١. تكشف للمسئولين في الدولة عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها الشرائح الاجتماعية المختلفة من سكان الحضر محدودي ومتوسطي الدخل، والتي تمثل شريحة كبيرة في المجتمع المصري، مما قد يساهم في اقتراح بعض البدائل والحلول لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة الصدمات الراهنة ومواجهة مشكلات التضخم وانخفاض القوى الشرائية للنقود.

٢. من المأمول أن تساعد نتائج الدراسة الراهنة متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية في الدولة علي سياسات وتشريعات قانونية متعلقة، بتفعيل العقوبات على المخالفين من المنتجين والتجار وضبط السوق وحماية المستهلكين من الشرائح الاجتماعية المتباينة والمتضرره من تعويم العملة، من خلال إنشاء هيئة عليا لتحديد الأسعار العادلة للسلع والخدمات حتى لا يستغل التجار موجة إرتفاع الأسعار لتحقيق أرباح غير عادية.

٣. من المأمول أن تساعد نتائج هذه الدراسة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية والتدابير الاجتماعية، في التعرف علي الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها قطاع كبير من المصريين الآن، والتي سببتها الأزمة الاقتصادية العالمية والمتمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا وإغلاق الصين لكبرى مراكز التصنيع، والتي أضطرت فيها الحكومة المصرية لتحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الرئيسية الأخري، وذلك للحصول علي قرض من صندوق النقد الدولي، حيث تسبب ذلك التعويم في زيادة حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر وخاصة محدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة والمتوسطة والتي من أهم مظاهرها الغلاء والتدهور المطرد للقوة الشرائية وزيادة معدلات التضخم، مما يمكنهم من وضع خطط التنمية ورسم سياسة تحقق مصالح المجتمع ككل.

٤. فتح آفاق جديدة أمام الباحثين مستقبلاً ترتبط بجانب أو أكثر من جوانب هذا الموضوع لم يتم معالجتها في هذا البحث، وذلك من خلال وضع بعض المشكلات التي يمكن دراستها في المستقبل، ومن ثم إثراء الجانب البحثي بالعديد من القضايا البحثية ذات الأهمية البالغة في حاضر ومستقبل المجتمع.

رابعاً – أهداف البحث:

١. الكشف عن رؤية الشرائح الاجتماعية الحضرية لقضية "تعويم الجنيه".

٢. معرفة تأثير تعويم العملة علي المستوي المعيشي للشرائح الاجتماعية الحضرية (مأكل – ملبس – تعليم – صحة).

٣. التعرف علي تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية.

٤. معرفة الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة.

٥. تقديم رؤية مجتمعية للحد من الآثار السلبية الناتجه عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري.

خامساً – تساؤلات البحث:

تسعي الدراسة الراهنة إلي الإجابة علي التساؤلات التالية:

١. ماطبيعة وعي الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر لقضية "تعويم الجنيه"؟
٢. كيف أثر تعويم العملة المصرية علي (المأكل – الملبس – والتعليم– والصحة) للشرائح الاجتماعية الحضرية؟
٣. ما تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية؟
٤. كيف تتعامل الشرائح الاجتماعية الحضرية مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة؟
٥. إلي أي مدي يمكن وضع رؤية مجتمعية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري؟

سادساً– الدراسات السابقة:

ومما سبق تتبين أهمية الموضوع الذي نتناوله؛ فمن خلال مراجعة الدراسات السابقة، نجد أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم الآن تحظي بإهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخري، نتيجة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخطيرة التي انعكست علي العديد من الدول المتقدمة والنامية وترتب عليها تعويم العملة أو تدهورها أمام العملات الأخري في العديد من البلدان ومن ضمنها مصر.

- حيث كشفت دراسة أوزيلي بيترسون (Ozili, Peterson,2023) عن أسباب وعواقب الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة وأوروبا، واعتمدت الدراسة علي الاحصائيات الرسمية، وتوصلت إلي أن الأزمة الحالية أسوأ أزمة في الولايات المتحدة و أوروبا وأكثر تأثيراً علي العالم من أزمة ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ العالمية، حيث أدت إلي زيادة ضخمة في أسعار الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي، كما انخفضت ثقة المستثمرين في البنوك بسرعة كبيرة خلال الأزمة بسبب انهيار أربعة بنوك – بنك وادي السيليكون، بنك سيجنتشر، فيرست ريبابليكبنك وكريدي سويس، كما أن زيادة التضخم في أمريكا ساهم في الضغط على البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة، وتعويم العملة في العديد من البلدان النامية.
- وبينت دراسة فنسنت **بودارت** (Vincent, Bodar, 2023) علي أن هناك أزمات مستمرة في العملة في البلدان النامية، حيث قامت الدراسة بتحليل الإحصائيات الرسمية ل١٠٤ دولة ناشئة ونامية، في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٨، وتوصلت إلي أن العديد من هذه الدول قد تعرضت لإزمات سياسية واقتصادية أدت إلي تدهور العملة أمام العملات الأخري وخاصة

الدولار الأمريكي، ونقص في العملة الأجنبية، الأمر الذي جعل العديد من هذه الدول تلجأ إلي الإستدانة من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها برامج للإصلاح الاقتصادي لايراعي الفئات المختلفة من سكان هذه الدول.

- وحذرت دراسة فوجي إيجي (Fujii, Eiji,2023) اقتصاديات الدول الناشئة من خطر الاقتراض وتأثيره علي العملة المحلية لهذه الدول، حيث يعتبر الاقتراض من الخارج سلاحا ذو حدين: فهو يمكن أن يحمي من الآثار السلبية والصدمات الاقتصادية وييسر الاستهلاك المحلي؛ ومع ذلك، فإنه يمكن أيضًا أن يؤدي إلى التضخم وزيادة الدين، كما أنه يساعد علي وجود تقلبات دورية لأسعار الصرف، ويؤثر علي الأسر من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة.
- كما أظهرت دراسة لمينغ تسانغ (Ming,Tsang,2023) علي أن هناك أزمة في العملة التركية، واعتمدت علي الإحصائية الرسمية من البنك المركزي للجمهورية التركية، كما قامت بتحليل التقارير الصادره عن وكالات الأنباء الكبرى مثل بلومبرج، وول ستريت جورنال ورويترز، وبينت التحليلات الرسمية عجز تركيا في كل من حساباتها المالية والحسابات الجارية، مما أدى إلى التضخم وانخفاض قيمة عملتها "الليرة"، كما بلغ الدين بالعملة الأجنبية أكثر من ٥٠% من ناتجها المحلي الإجمالي، وما يزيد الأمر خطورة هو عدم وجود صافي من الاحتياطيات الأجنبية تساعد البنك المركزي على إنقاذ الليرة المتدهورة، كما لم يتعافى الاقتصاد التركي بشكل كامل من أزمة العملة، والديون عندما ضربتها جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٢ م، والتي تسببت في تزايد التضخم والبطالة، ولمكافحة التضخم، تقترح النظرية الاقتصادية التقليدية زيادة أسعار الفائدة في البلاد كوسيلة للحد من ذلك. لكن الرئيس التركي أردوغان ضد المستوى العالي من أسعار الفائدة لأسباب دينية، مستشهد بتحريم الربا الإسلامي.
- وسعت دراسة (إمام، ٢٠٢٣) إلى التعرف على الآثار الثقافية الناتجة عن تعويم الجنية المصري والتغييرات التى طرأت على المجتمع الواحاتى، واستخدم الباحث أداة المقابلة ومعايشة أفراد المجتمع، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن تعويم الجنية أدى إلى إحداث العديد من التغيرات فى الحياة اليومية للواحاتى، حيث أثر على الثقافة المادية والقيم الثقافية والإجتماعية والتعليم والحالة الصحية والعلاقات القرابية و نظام الزواج بين سكان الواحات البحرية.

- وإهتمت دراسة (أحمد،٢٠٢١) بمعرفة آثار تحرير سعر صرف الجنيه المصري على الطلب السياحي في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة، وطبقت الدراسة أداة الاستبيان علي المديرين في الشركات السياحية المصرية فى منطقة القاهرة الكبرى، وذلك من أجل تحديد العوامل والمتغيرات التى تؤثر على زيادة الطلب السياحى وتوصلت إلي أن سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، وعامل مؤثر في جذب السائحين وزيادة الطلب السياحى، كما أوصت الدراسة بامكانية استغلال فرق العملات فى الترويج للمنتج السياحي المصري وجذب أسواق سياحية جديدة.
- وأوضحت دراسة (محمد، ٢٠٢١) إنعكاسات سياسات تخفيض قيمة الجنية المصرى، التى أتبعتها الحكومة المصرية ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادى، على نسب الفقر وعدالة توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٩م وحتى ٢٠١٩م، و تم إستخدام المنهج الوصفى، وتوصلت الدراسة إلي أن انخفاض سعر صرف الجنية المصرى أدى إلى زيادة متتالية فى أسعار السلع الأساسية ما أدى الى إرتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات المتوسطة والمنخفضة الدخل بإنخفاض دخولهم الحقيقية ، وزيادة حجم الفقراء فى مصر ليصل إلى نحو ٦٢% من سكان مصر تحت خط الفقر وفقاً لتقارير البنك الدولى. كما أثبت البحث تدهور توزيع الدخل خاصة لمحدودي الدخل والفقراء.
- وحاولت دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٩) التعرف علي مدي تأثير الجنيه المصري علي الحالة الإقتصادية ومردودها علي الحياة الإجتماعية في البلاد، واعتمدت علي المنهج الوصفي التحليلي وعلي الإحصائيات الرسمية للجهاز المركزي المصري سواء الداخلية أو الخارجية، وتوصلت الدراسة إلي أن تعويم الجنيه أدي إلي زيادة معدلات الفقر والبطالة في المجتمع.
- وهدفت **دراسة** (العزازي، وآخرون، ٢٠١٨) إلي التعرف علي الانعكاسات الاجتماعية لتحرير سعر الصرف وفق برنامج الحكومة الخاص بالإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية، واعتمدت علي عينة عشوائية قوامها(٣٨٤) مفردة من سكان محافظة القاهرة، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج كان من أهمها: تخلي العديد من الأسر عن الكماليات والتركيز على الأساسيات، ووضع ميزانية محددة يتم الشراء بها شهريًا؛ وإذا لم تكفي يتم تقليل الكميات دون زيادة القيمة المالية، وقد أوصت الدراسة بإجراء حوار مجتمعي لتحديد دور كل مؤسسة أو جهاز أو هيئة لإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والذي لن ينجح دون مشاركة كل قطاعات الدولة ومختلف فئات المجتمع المصري، كذلك أوصت بإتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة لإنعاش قطاع الاستثمار، لتجنب

الاقتراض الخارجي.

موقف الدراسة الراهنة من الدراسات والبحوث السابقة:

- **من حيث الموضوع:** فقد تناولت الدراسات السابقة الأجنبية موضوع العملة في الدول المتقدمة والنامية، وأن غالبيتها ركزت علي تأثير تدهور العملة وخطر الاقتراض من المؤسسات الدولية، والدراسات المحليه تناولت تحرير سعر صرف الجنيه كإحدي سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة المصرية في برنامجها لعام ٢٠١٦م، أما الدراسة الراهنة فتحاول معرفة تأثير تعويم العملة المصرية أكثر من مرة في ٢٠٢٢م، ومرة في ٢٠٢٣م علي الشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة وهذا هو أول اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.
- بالرجوع إلي **الأهداف** المتضمنة في الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات السابقة الأجنبية ركزت علي التضخم ودورها في تدهور العملة في البلدان النامية ومن ضمنها تركيا ومصر، أما الدراسات المحلية فقد ركزت علي تحرير سعر صرف العملة المصريه لعام٢٠١٦م ومردوده الاقتصادي والاجتماعي علي المجتمع مثل دراسة(**إبراهيم، ٢٠١٩**)، أوتأثيره على نسب الفقر وعدالة توزيع الدخل فى مصر مثل دراسة (**محمد، ٢٠٢١ **)، أوتأثيره علي الطلب السياحي مثل دراسة (**أحمد،٢٠٢١**)، والبعض الآخر ركز علي الآثار الثقافيه لتعويم الجنيه علي المجتمع الواحاتي **مثل دراسة (إمام، ٢٠٢٣)**، أما ***الدراسة الراهنة*** فقد ركزت علي قضية "تعويم الجنيه" من خلال اهتمامها بما يشهده المجتمع المصري في الوقت الراهن من ظروف اقتصادية صعبة تعيشها الدولة المصرية، وتأثر بها غالبية الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر.
- من حيث ***المجال الجغرافي*** نجد أنها اختلفت مع الدراسات السابقة في تطبيقها على الشرائح الاجتماعيه من ذوي الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة في مدينة الزقازيق.
- ***من حيث الأدوات:*** تميزت الدراسة الراهنة بإستخدامها لأكثر من أداة لجمع البيانات وهي الاستبيان، والمقابلة، والبيانات الجاهزة، بينما استعانت معظم الدراسات السابقة بأداة واحدة كالإستبيان أوتحليل الإحصائيات الرسمية.

سابعاً – مفاهيم البحث:

أ- تعويم العملة المحلية المصرية او (تحرير سعر الصرف):

التعويم يعني التحرير: وهو مأخوذ من تحرَّر يتحرّر تحرُّرًا، يقال: تحرّر العبد من الرِّزق، أعتق وحرّرت رقبته، أي صار حرًّا لا سلطان عليه، فالحر من الرجال خلاف العبد؛ لأنه خلص

من الرق، وقال تعالي (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة). (سورة النساء، الآية ٩٢) وتحرر من الاستعمار: حرر نفسه منه، وتخلص من سيطرته عليه وتحرر من القيود الواردة عليه، حيث لا سلطان علي العملة بعد تحريرها، حيث أصبحت حره طليقة لا تتقيد بسعر ثابت. (معجم اللغة العربية المعاصرة :٢٠٠٨)

ويعرف تعويم العملة بأنها السعر الذي يتم علي أساسه بيع أو شراء عملة ما مقابل عملة أخري، وتحرير سعر الصرف هو علاقة سعرية بين العملات الأجنبية والعملة المحلية، إذا يوضح هذا السعر العدد المختلف من العملات الوطنية اللازمة لشراء وحدة من العملة الأجنبية، أو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يلزم التخلي عنها للحصول علي وحدة واحدة من العملة الأجنبية.(منصور، ٢٠١٩: ٣٠٨)

وتعويم العملة هي أسلوب في إدارة السياسة النقدية تتبعه بعض الدول، ويعني رفع يد البنك المركزي عن سعر الصرف ليتركه يتحرك حسب قانوني العرض والطلب، ويحدث ذلك في حالة عدم السيطره علي سوق العملة، وعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات وزيادة الطلب علي العملة الاجنبية. (حسن، ٢٠١٧: ٣٨٢)

وتعويم العملة هي أحد أنواع أو أنظمة أسعار الصرف بشكل عام، حيث تتعدد أنواع سعر الصرف مابين سعر الصرف الثابت، أو مايسمي بسعر الصرف الذهبي، والذي ترتبط فيه عملة الدولة بوزن ثابت من الذهب، ولا تتعرض الدول التي كانت تأخذ بهذا النظام إلي تقلبات في سعر الصرف، إلا فيما نذر، وذلك علي عكس نظام أوآلية تعويم العملة، حيث تتعرض الدول التي تطبق أسعار الصرف العائمة إلي تقلبات في أسعار صرف عملاتها، بشكل أكبر مما هو موجود في النظام الثابت، نظراً لخضوع أسعار صرف العملات المعومة إلي قوي العرض والطلب. (Rose,2011:10)

وتضم سياسة تعويم العملة نوعين: (محمود، ٢٠٢٢: ٢٤٩، ٢٥٠)

- **التعويم الحر**: ويعني أن يترك البنك المركزي سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن، بحسب قوي العرض والطلب، ويقتصر تدخل البنوك المركزية في هذه الحالة علي التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، ويتم الاعتماد علي هذا النوع من التعويم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، لكن لايكون مجدياً أو يمكن الاعتماد عليه في الحالة المصرية، التي يعاني اقتصادها من العديد من الأزمات، ولم تتحول بعد إلي دولة منتجه ترتفع صادراتها عن وارداتها.

- **التعويم المدار:** ويقصد به ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع تدخل البنك المركزي، كلما دعت الحاجة إلي تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات، مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، مستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية " السوق السوداء".

وهناك العديد من العوامل الاقتصادية، التي تؤدي إلي تعويم العملة، منها الحروب والكوارث الطبيعية حيث تؤدي إلي اختلال في الاقتصاديات الوطنية للدول، وكذلك التضخم، والتغير في العرض النقدي ومعدلات الفائدة علي المستوي المحلي أوالدولي، وكذلك الضغوط التي تفرضها المؤسسات الدولية علي الدول المقترضه.(زبير، ٢٠٢٣: ٩٨)

ويري البعض أن هناك بعض الإيجابيات التي يمكن أن يحدثها تعويم العملة المحلية علي المجتمع المصري، ومنها تشجيع ترشيد الإستهلاك، والإعتماد على المنتجات المحلية نتيجة رخص أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة، وتقليل الواردات من المواد الخام واستعمال البدائل المحلية، وتشجيع السياحة الوافدة إلى مصر نتيجة رخص الأسعار المحلية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، وذلك للمحافظة على إحتياجات الدولة من النقد الأجنبى.

بينما يري البعض الآخر أن هناك العديد من السلبيات التي تحدث نتيجة تعويم الجنيه، حيث يؤدي إلي إنخفاض شديد في قيمة العملة، وبالتالي ترتفع أسعار السلع والمنتجات المستوردة، الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والخدمات، مما يضعف قدرة الشركات الوطنية على المنافسة الخارجية، كما يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب توقف بعض الشركات عن الإنتاج، ويعمل علي زيادة القيمة الحقيقية للديون، الأمر الذى تعجز معه الدولة عن سداد هذه الديون إلى جانب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، ويساهم ذلك في إتجاه المدخرين إلى شراء الدولار حيث يتجه الأفراد إلى تحويل أموالهم من الجنيه المصرى إلى الدولار مما يؤدى إلى ضعف الاقتصاد المصرى، كما أن إرتفاع الدولار يضعف الثقة فى الإقتصاد المصرى فتقل الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدولة، وتضعف تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وترتفع معها معدلات التضخم، وقد تتراجع الحكومة في دعم بعض السلع بسبب عدم قدرتها عن سد العجز فى الموازنة العامة نتيجة إرتفاع فاتورة الواردات. (سليمان: https://kenanaonline.com)

المفهوم الإجرائي لتعويم العملة:

هي إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يستخدمها البنك المركزي المصري؛ لتحديد القيمة الحقيقية للعملة بناءً علي قوي العرض والطلب، وذلك بهدف القضاء على السوق السوداء المنتشره حالياً في فى أوساط الشارع المصرى، والحصول علي قرض من صندوق النقد الدولى، من أجل الثقة في الاقتصاد المصري، وجذب الاستثمارات الخارجية، وترشيد الإستهلاك المحلي، لكبح جماح التضخم، وقد تأثر بهذه السياسة العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية، حيث تسببت في فقدان الثقه في الجنيه المصري، واستبداله بالذهب والعملات الأجنبية الأخري، وصاحب ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل مبالغ فيه، حيث وجد العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية صعوبة في الحصول علي نفس الكميات التي كانوا يحصلون عليها بنفس القيمة النقدية قبل التعويم، كما ترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية علي الشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة، والتي تتجلي صورها في زيادة الأسعار، وارتفاع تكاليف العلاج، زيادة تكاليف التعليم الأهلي والخاص، وزيادة الخلافات الأسرية، وضعف الخدمات الحكومية وغلاء تكاليفها.(كالكهرباء، مياه الشرب ، الصرف الصحي، والنقل، والاتصالات)

ب- الشرائح الاجتماعية الحضرية:

لقد أثار مفهوم الشريحة كثيراً من الجدل الفكري سواء من حيث طبيعتها، أو من حيث المناهج المستخدمة في دراستها، أو حتي في المفاهيم بين الشريحة والفئة والقسم والمرتبة، وغير ذلك من المفاهيم التي تعكس اتجاهات أيديولوجية محددة، حيث حاول العالم الألماني تيودور جايجر "Theoder Geiger" طمس مفهوم الطبقات الاجتماعية وتشويهها، واستبدالها بمفهوم التدرج الاجتماعي، الذي يقسم المجتمع إلي شرائح اجتماعية وليس طبقات، وكانت حجته في ذلك أن الشرائح الاجتماعية قابلة للدراسة الإحصائية (صيام، ١٩٩٢:٢١، ٢٢)، كما أن هناك مصطلحين آخرين مرتبطين بمفهوم الطبقة الاجتماعية، وهذان المصطلحان هما مصطلح الشريحة ومصطلح الفئة، وفيما يتعلق بالمصطلح الأول فإنه يشير إلي فئة من الأشخاص يشغلون موقعاً مشتركاً علي مقياس هرمي ذي خصائص محددة، مثل الدخل والهيبة وأسلوب الحياة، وعلي ذلك فإن هذا المصطلح مصطلحاً وصفيا، خلافاً لمفهوم الطبقة الذي يعد مفهوماً تحليلياً(التابعي، ٢٠٠٥: ٦١)، أما فيما يتعلق بمصطلح الفئة "Category"، فإن هناك شبة اتفاق بين علماء الاجتماع علي أن المقصود به هو تسمية تستخدم بغرض تصنيف الموضوعات والأحداث التي تشترك في صفة واحدة أو أكثر، وأن هذه الأخيرة ليست سوي فكرة عامة تصدق علي حقائق متعددة من نوع واحد

كمقولة الكم أو الكيف، ويلقي كاليفرت بعض الضوء علي الوظيفة التي يؤديها مصطلح الفئة من منظور مقارن بالوظيفة التي يؤديها مفهوم الطبقة بقولة " أن المصطلح الأول مصطلح يفترضه الإنسان بغرض تصنيف واقع العالم الذي يراه، حيث إن مصطلحات الأغنياء والفقراء ماهي إلا فئات وليس طبقات، لأنها لا تنطوي علي تحديد كافٍ لمحكات عضوية، ولا علي حدود واضحة في علاقتها ببعضها ببعض" نخلص من كل ذلك أن مفهوم الطبقة يُعد مفهوماً تحليلياً، ومصطلح الشريحة يعد مصطلحاً وصفياً، ومصطلح الفئة يعد مصطلحاً تصنيفياً. (جاد، ١٩٩٣، ٤٤: ٤٥)

والشريحة الاجتماعية هي تجمّع من الأفراد يتمتعون بمكانة اجتماعية واحدة في مجتمع معين، ويتم ترتيب تلك الشرائح وفقاً لتدرج اجتماعي تحدده المكانة الاجتماعية للشخص حسب الدخل، والتعليم، وفرص الحياة ، وتستخدم للإشارة إلي الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، بين الجماعات والأفراد التي تخلق صوراً للتفاوت بينها في الرفاهية المادية والقوة، ويتكون كل مجتمع من طبقات رئيسية وطبقات فرعية شرائح أو فئات، ويشير مصطلح شريحة اجتماعية إلي جماعات من الناس يتميز أفرادها ببعض السمات المشتركة ككمية الدخل، أو المستوي التعليمي، أو الديانة، أو مكانها في سلم الهيبة الاجتماعية داخل المجتمع.(عاشور، ٢٠٢٣: ٣٤٨)

والشريحة الاجتماعية هي مجموعة من القاطنين الذين يشتركون في عدد من الخصائص والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والمعيشية، والثقافية، والنفسية، وتسهم تلك الخصائص السابقة في تشكيل وعي أو حس مشترك فيما بينهم بوضعهم في إطار المنظومة البنائية التي تضم وتحدد رؤيتهم وعلاقتهم بها وتفسيراتهم لمدلولات الأحداث والوقائع التي يتفاعلون معها ويعايشونها (كمال، ٢٠١٤: ١٦). ويرجع أحمد زايد تباين الشرائح إلي تزايد الفئات وتبلورها ويكون نتيجة لتزايد حجم المجتمع من ناحية، ولفاعلية متغيرات اجتماعية وثقافية إضافة إلي المتغيرات البيولوجية والجينية من ناحية ومستوي التقدم الذي قطعه المجتمع من ناحية ثالثة. (زايد، ٢٠٠٣: ٦٢)

أما الحضرية فهي مفهوم قديم يرتبط بتاريخ التطور البشري وهو يشير إلي التجمعات السكانية إلا أنه في الآونة الأخيرة أُستخدم للدلالة علي التجمعات ذات الكثافة السكانية العالية التي تُمَارس أنماط الحياة الحضرية الشائعة في المجتمعات الأكثر تقدماً. (Ronan, paddison,2011:13)

لقد استُخدمت **كلمة الحضري** "urban" لأول مرة في اللغة الانجليزية في القرن التاسع عشر، وهو مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية "Urbs" وهي مصطلح كان الرومان يستخدمونه للدلالة علي المدينة وبصفة خاصة روما، وتم تعريفها فى " قاموس اكسفورد المختصر" بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة. (هادفي، ٢٠١٤: ١٤)

ويُعْد ***لويس ويرث*** "Lous wirth" أول" من صاغ تعريفاً **للحضرية** في مقاله الشهير "الحضرية كأسلوب للحياة "Urbanism as away of life" حيث أشار إلي أن الحضرية تشجع على المنافسة "Competition"والاستقلالية "Indepependence" واللاشخصية "Inpersonality" مما يؤدي إلي استغلال الناس لبعضهم البعض، كما أن الحضرية تؤدي أيضاً إلي ضعف التماسك الاجتماعي "Social Solidarity" (ناصف، ٢٠٠٦: ١٤). وسكان الحضر هم مجموعة من الأفراد يسكنون المدن، ويعملون في مهن يدور محور النشاط فيها حول الخدمة المدنية والتجارية والصناعية وغيرها من أوجه النشاط المتصل بالحياة الحضرية. (United Nations,2019:3)

وتشير **الحضرية** إلي أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة للسكان في المناطق الحضرية؛ وهي تتضمن مستوي عالٍ من التخصص وتقسيم العمل، وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات التطوعية والتعددية، وتعاظم أهمية وسائل النقل الجماهيري **(مارشال، ٢٠٠١: ٦٥٣)**، وهي طريقة أو أسلوب في الحياة يَعكسه واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم الذي يتميز بدوره بكبر الحجم، وشدة الكثافة، وزيادة التباين، فالحضرية هي القدرة علي تشرب نمط الحياة القائم، وتمثله في الاتجاهات والسلوك والمواقف.(حافظ، ٢٠٠١: ٤٥)

من خلال العرض السابق يتضح أن المجتمع الحضري يتكون من عدة طبقات وهي الطبقة العليا والوسطي والدنيا وبداخل هذه الطبقات مجموعة من الشرائح الاجتماعية المتباينة الدخل.

المفهوم الإجرائي للشرائح الاجتماعية الحضرية

هم مجموعة من السكان يعيشون في مدينة الزقازيق، من الشرائح الاجتماعية المختلفة من حيث المستوي التعليمي، العمل، والدخل الشهري ويعملون في القطاع العام أوالخاص أوالعمل الحر وينتمون إلي فئة أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة والمتوسطة، والذي تسبب تعويم العملة في زيادة الأعباء الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية لديهم.

سابعاً – مفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث:

أ- مفهوم التضخم:

يُعد التضخم من أكثر المصطلحات شيوعاً، وبخاصة منذ قيام الحرب العالمية الثانية، حتي الآن حيث أصبح ظاهرة تسود معظم العالم، غير أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، لذلك ساد وجود تعريفات كثيرة ومتعددة للتضخم، ويعرف التأصيل اللغوي لكلمة التضخم هو "ضخم" والتي تعني الغليظ من كل شئ والضخام بالضم هو "العظيم من كل شئ". (ابن منظور،١٩٧٠: ٥١٨).

والتضخم هو حالة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر خلال فترة زمنية معينة، يؤدي ذلك إلي انخفاض في القوة الشرائية للعملة، ويرتبط التضخم بإنخفاض قيمة العملة، بالإضافة إلي عوامل أخري مثل الكساد وعدم التوازن في الميزان التجاري للبلاد والديون والأزمات العالمية والمحلية، ويمكن تبسيط مفهوم التضخم بأنه يعني أن العملة المحلية لاتستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها في الماضي، ويؤثر التضخم علي النشاط الاقتصادي وحياة المواطنين، حيث يقلل من القوة الشرائية للعملة، ويزيد من تكاليف المعيشة، كما يمكن أن يؤثر المعدل العالي للتضخم في القرارات الاستثمارية والإستهلاكية للأفراد والشركات، لذلك يحتاج الاقتصاد إلي سياسات فعالة لمواجهة التضخم والحفاظ علي استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. (عبد الحميد، ٢٠٢٣: ١٠٦٦)

وينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، والصادرات والواردات، والإدخار والاستثمار بالإضافة إلي ضعف القدرات الإنتاجية وانخفاض رأس المال من أجل زيادة معدلات الإنتاج. (Khalid,2023:2)

المفهوم الإجرائي للتضخم:

هو الحالة التي يشهدها الاقتصاد المصري حالياً من الارتفاع العام والمستمر في أسعار السلع والخدمات مع تدهور القيمة الشرائية للعملة المصرية، والتي تؤدي إلي حالة من الحرمان النسبي، ويتم تشخصيها في إطار تدني مستوي الحياة لبعض الشرائح الاجتماعية الحضرية من أصحاب الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة، وذلك لإنخفاض دخلهم عن الحد الذي يستطيعون به إشباع احتياجاتهم الأساسية المعتادين عليها؛ بما يهدد أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ويترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية السلبية.

ثامناً – التوجه النظري للبحث:

أ- نظرية النسق الرأسمالي العالمي :

تُعد نظرية النسق الرأسمالي العالمي قادرة علي تقديم إطار تفسيري للوضع الراهن، واستكشاف أبعاده واستشراف مستقبله، فالنظام الرأسمالي العالمي المهيمن اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، يحرص علي تكريس تفوقه وأسبقيته بتعميق حالة التبعية المستمرة، بينما تسعي الاقتصاديات الناشئة للخروج من آثار التبعية وتحقيق الاستقلال سياسياً واقتصادياً وثقافياً دون السقوط في حالة العزلة والإنغلاق والإنكفاء علي الذات.

وتدور نظرية النسق الرأسمالي حول استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وأن من الضروري النظر إلي العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً

واحدا خصوصاً وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول – والمقصود بها علاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية للدول المتقدم – قد تشكلت هذه العلاقات في إطار السوق العالمي. (الخواجة، ٢٠٠٨: ٣٤٥، ٣٤٤)

وفي هذا الصدد يري فرانك "A.G.Frank" أن النظام الرأسمالي ظهر بإعتباره نسقا مركزيا، يستغل نسقاً أدني من التوابع، ومن هذه التوابع هي الأخري تستغل نسقاً أدني، وعلي المستوي الداخلي أيضاً هناك نسق يعبر عن الاستغلال الداخلي – مثل المدينة والقرية – ورغم أنه نسق داخلي، إلا أنه يرتبط بنسق الاستغلال الخارجي، وتبعاً لذلك يري فرانك أن أفقر فلاح في أبعد قرية من قري الدول التابعة، يرتبط ارتباطاً توسعياً رأسياً بالرأسماليين في الدول المتقدمة والصناعية. (Robinson,2014:21)

وقد طرح كتاب نظرية النسق الرأسمالي العالمي ثلاثة أشكال من التفاعلات الرئيسية داخل هيكل النظام الرأسمالي العالمي الجديد يمكن إيجازها علي النحو التالي:(الخواجة ، ٢٠٠٨: ٣٥١)

١- علاقات الاعتماد المتبادل "Interdependence"، وهي التي تتسم بالعلاقات المتكافئة بين الدول الداخلة فيها بحيث تستفيد كل منها بشكل مساوٍ وبدرجة أكبر أو أقل.

٢- علاقة الاعتمادDependence"، وهي التي تقوم علي الاعتماد المتبادل ولكن يستفيد منها الطرف الأقوي بدرجة أكبر من الأطراف الأقل قوة وغني.

٣- علاقات التبعية"Dependency"، وهي التي تقوم علي علاقات غير متكافئة بحيث يستفيد منها الطرف الأقوي، والأغني ويحدث ضرراً سلبياً بالطرف الأقل والأضعف.

وتري هذه النظرية أن الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم الرأسمالي تؤدي إلي تحولات في الأبنية السياسية للدول التابعة، وتحول جهاز الدولة إلي جهاز تسلطي يفرض القهر علي الجماهير، ويفرض عليهم سياسات التقشف التي يؤدي تنفيذها إلي مضاعفة الفائض الذي يذهب إلي قلب العالم الرأسمالي، فالقهر الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي تمارسه الدولة لايظهر علي أشده إلا في وقت الأزمات التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي.(زايد، ١٩٨٥: ٨٥)

<u>ويرجع استخدام الدراسة الحالية لنظرية النسق الرأسمالي العالمي إلي الأسباب التالية:</u>

١- إن قضية تعويم العملة المصرية هي أزمة فرضتها الظروف الاقتصادية التي أطاحت بالعالم الرأسمالي العالمي ومنها تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية والتضخم المرتفع في أسعار الغذاء والطاقة والديون الخارجية وغيرها.

٢- أن تعويم العملة المحلية المصرية هي شرط من الشروط التي تمليها القوي الرأسمالية

العالمية المتمثلة في المؤسسات الدولية " صندوق النقد الدولي "، حيث تقوم بفرض برامج للإصلاح الاقتصادي علي الدول النامية التابعه ومن ضمنها مصر بصورة لاتراعي فيها الفوارق بين الدول في مستويات التطور الاقتصادي، وفي الظروف التي تمر بها، ولكنها تراعي مصالحها في المقام الأول، وتضمن ديونها.

٣- أن النظام الرأسمالي العالمي يمارس ضغوط اجتماعية مجحفة علي الحكومة المصرية ويلزمها علي تعويم الجنيه المصري مرة أخري في ٢٠٢٣ للحصول علي قرض، وقد يتسبب ذلك في ارتفاع تكلفة المعيشة، وإلحاق الضرر بكافة الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر، ولكن الحكومة المصرية تحاول توفير الدولار بكل من تملكه من أدوات وعدم اللجوء إلي التعويم، وذلك لعدم قدرة المواطنين علي تحمل المزيد من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

٤- تحاول مصر الآن الخروج من الأزمة من خلال الارتباط بنظام رأسمالي أخر وهي مجموعة البريكس، وذلك للبحث عن بدائل للدولار واستخدام العملات المحلية في التجارة البينية وإنشاء نظام دفع مشترك، وذلك للتخفيف من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع المصري.

ب- نظرية الحرمان النسبي:

يلخص روبرت، وجون هيوز "Hughes &Robert"، فكرة الحرمان النسبي في موقف محدد مؤداه أن الناس يضعون قيمة علي أشياء كثيرة في حياتنا الاجتماعية مثل الثروة، والمكانة والمساوا وغيرها...، وعندما يفشلون في بلوغ تلك القيم أو قيمة واحدة فإن حالة من اللارضا تتشكل، كما يري دوس، وهيوز أن الحرمان يتمثل في الأفكار التي تؤكد أن الناس يمتلكون فجوة بين ماينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلاً أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه.(عوض، ٢٠٢٠: ٢٦٦، ٢٦٥)

وتري هذه النظرية أن الزيادة في الضغوط الاجتماعية والحرمان الاجتماعي دائما ما يقاس بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود وبمعدلات التضخم في ارتفاع المستوي العام لأسعار السلع والخدمات، ويتأثر بها الفئات الاجتماعية المختلفة – وخاصة الفقراء – ومحدوي الدخل والطبقة الوسطى، فعلي الرغم من اختلاف الأسباب المباشرة للحرمان النسبي من فترة زمنية إلي أخري، ومن مرحلة إلي أخري، فإن الدخول المتدنية وغير المنتظمة المصاحبة للتضخم وتدهور قيمة العملة تمثل سبباً رئيسياً لوقوع أفراد المجتمع في الفقر والحرمان. (حماد، ٢٠١٤: ٥٨)

كما أوضحت هذه النظرية أن الحرمان النسبي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم – ولاسيما في الدول النامية – وأن العديد من الأسر – غالباً ما تعاني من أوجه متعددة من الحرمان ويزداد الأمر سوءا في ظل انخفاض قيمة العملة ومعدلات التضخم العالية التي تؤدي إلي الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، وذلك لعدم امتلاكهم أدوات احترازية لمواجهة التضخم وارتفاع المستوي العام في الأسعار مثل الأصول القابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار.(عفيف وآخرون، ٢٠١٤: ٥٨٣)

ووفقا لنظرية الحرمان النسبي: فإن تعويم العملة المصرية هي سياسة نقدية تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية الدولية علي المجتمع المصري، وترتب عليها ضغوط اقتصادية للعديد من الشرائح الاجتماعية في المجتمع المصري بصفه عامة – والحضري بصفه خاصة، ومن أهمها ارتفاع معدلات التضخم والفقر والبطالة والشعور بالعوز والحرمان من التعليم والصحة والمستوي المعيشي الملائم.

ج- النظرية الوظيفيةFunction theory:

ترجع تسمية هذه النظرية إلى استخدامها مفهومي البناء "Structure"، والوظيفة "Function" في فهم المجتمع وتحليله، ويشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، بينما يشير مفهوم الوظيفية إلى النتائج المترتبة على النشاط الاجتماعي، فالبناء "Structure" يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة، بينما تعبر الوظيفة "Function" عن الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي، ولقد استخدام الوظيفيون مفهوماً ثالثاً وهو مفهوم النسق الاجتماعي "Social System"، والذي أمكن من خلاله تحليل الجوانب الهيكلية البنائية، والجوانب الدينامية الوظيفية، فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة الأنساق الفرعية يؤدى كل منها وظيفية محددة، والمجتمع عبارة عن عدة أبنية اجتماعية وأن كل بناء اجتماعي يتألف من عدة أجزاء، حيث يقوم كل جزء بوظيفة معينة، وأن أي خلل في وظيفة أي جزء من أجزاء البناء الاجتماعي يؤثر علي الأجزاء الأخري. (زايد، ٢٠٠٠: ٥٢)

وإذا طبقّنا النظرية البنائية الوظيفية على قضية تعويم العملة في مصر نلاحظ: أنها سياسية نقدية متكرره في النظام الاقتصادي المصري، يتم تطبيقها بضغوط من قبل صندوق النقد الدولي، مما أوصل مصر حالياً إلي مأزق خطير اقتصاديا واجتماعياً، حيث ارتفعت الأسعار بشكل جنوني، مما أحدث خلل علي الأنظمة الاخري كالنظام الصحي والتعليمي والثقافي وغيرها وأثر علي القاعدة العريضة من السكان في المجتمع المصري بصفة عامة والحضري – بصفة خاصة وعلي المستوي المعيشي بالنسبة لهم.

تاسعاً- الإجراءات المنهجية للبحث:

أ- نوع البحث ومنهجه:

أُتي نمط البحث وصفياً تحليلياً، مسعاه معرفة تأثير تعويم العملة علي الشرائح الاجتماعية الحضرية، كما اعتمد البحث الراهن علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علي تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل علي وصفها، فهو يعتمد علي دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ويهتم بوصفها كمياً وكيفياً.

ب-عينة وحدود البحث:

تم تطبيق الدراسة علي عينة عمدية قوامها ٣٠٠ من الشرائح الاجتماعية الحضرية، وكان من شروط العينة أن يكونوا من من أصحاب الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة، وقد حددت الدولة هذه الفئات في الدخول التالية : من ٣ آلاف : ٨ آلف فئة الدخول الثابته ومحدودي الدخل ومن ٩ : ١٨ آلف جنيه فئة متوسطي الدخل، وقد اخترت الباحثة هذه الفئات لأنهم من أكثر الشرائح أو الفئات الاجتماعية التي تأثرت بتعويم العملة نظراً لحصولها علي دخول لاتتوافق مع ارتفاع الأسعار وتدهور القيمة الشرائية للجنيه المصري، كما أنها من أكثر الشرائح التي تقوم بدور الدولة عن نفسها من حيث تعليم أبنائها وعلاجهم ...الخ، كما أنها هبطت إلي أسفل اجتماعياً نتيجة الانخفاضات المتتالية للجنيه المصري ، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من مايو ٢٠٢٣م حتى أغسطس ٢٠٢٣م.

ج- أدوات جمع البيانات:

اعتمد البحث الراهن على عدد من الأدوات المناسبة التي تحقق التلاؤم والتكامل مع طبيعة الدراسة. لعل أبرزها:

أ- صحيفة الإستبيان، وقد مرت عملية صياغة الإستبيان بمجموعة من الخطوات، حيث قامت الباحثة بصيغة الاستمارة وتجهيزها في صورتها المبدئية، ثم تم عرضها علي مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع، لتظهر في صورتها النهائية – بعد إجراء التعديلات والمقترحات التي اقترحها السادة الأساتذة – وتضمنت الإستمارة (٢٨) سؤال مبني علي سبعة محاور؛ يتمثل المحور الأول: في تحديد البيانات الأولية للمبحوثين، والمحور الثاني: عن رؤية الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر لقضية "تعويم الجنيه"، والمحور الثالث: تأثير تعويم العملة علي المستوي المعيشي

للشرائح الاجتماعية الحضرية، المحور الرابع: تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية، المحور الخامس: الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة المصرية، المحور السادس:الرؤية المجتمعية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري.

ب- دليل المقابلة: وتضمن أسئلة مفتوحة تخدم أهداف الدراسة وتم إجراءها قبل الاستمارة، وقد ساعدت هذه الأسئلة في صياغة صحيفة الاستبيان، كما ساعدت الباحثة في التحليل الكيفي علي استمارة البحث، وتم تطبيقها علي عشرة حالات، تم اختيارهم من الشرائح الاجتماعية الحضرية من ذوي الدخول الثابتة والمحدودة والمتوسطة.

د- خصائص عينة البحث:

جدول رقم (١) يوضح البيانات الأولية للمبحوثين

المتغير	العينة =٣٠٠		المتغير	العينة =٣٠٠	
النوع	ك	%		ك	%
ذكور	١٤٤	٤٨	**المهنة**		
إناث	١٥٦	٥٢	موظف بالقطاع العام	١٥٦	٥٢
العمر			موظف بالقطاع الخاص	٨٣	٢٧،٧
			أعمال حرة	٦١	٢٠،٣
٢٥- ٣٠	٣٩	١٣			
٣٠-٣٥	٤١	١٣،٧	**الدخل الشهري**		
٣٥-٤٠	٦١	٢٠،٣	٣٠٠٠- ٥٠٠٠ جنيه	٤٦	١٥،٣
٤٠-٥٠	١٢١	٤٠،٣	٦٠٠٠- ٨٠٠٠ جنيه	٨٤	٢٨
٥٠ فأكثر	١٨	٦	٩٠٠٠- ١١٠٠٠ جنيه	٩٩	٣٣
			١٢٠٠٠- ١٤٠٠٠ جنيه	٤٢	١٤
الحالة الاجتماعية			١٥٠٠٠- ١٨٠٠٠	٢٩	٩،٧
متزوج	٢٧٦	٩٢			

مطلق	١٤	٤،٧	**عدد الأسرة**		
أرمل	١٠	٣،٣	من ٢- ٤ أفراد	١٧٠	٥٦،٦
الحالة التعليمية			من ٥-٧ أفراد	١١٩	٣٩،٦
مؤهل أقل من متوسط	٦	٢	من ٨ فأكثر	١١	٣،٦
متوسط	٣٣	١١	**طبيعة السكن**		
مؤهل جامعي	١٩٨	٦٦	تمليك	٢٤٠	٨٠
مؤهل فوق جامعي	٦٣	٢١	إيجار	٦٠	٢٠

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- أن العينة الإجمالية للدراسة الميدانية تضم حوالى (٣٠٠) من الشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان مدينة الزقازيق (ذكور وإناث)، ومن هذه البيانات يتضح أن الإناث بلغ ١٥٦ بنسبة ٥٢ %، في حين أن عدد الذكور بلغ١٤٤ مبحوثاً بنسبة ٤٨%، ومن ثم فإن عينة الدراسة تُعَّد ممثلة لمجتمع البحث حيث تضم النوعين من الجنسين.
- معظم أفراد العينة تتركز في الفئة العمرية من (٤٠-٥٠) حيث بلغت نسبتها٤٠،٣ %، يليها الفئة العمرية من (٣٥-٤٠) والتي بلغت نسبتها ٢٠،٣%، أما بالنسبة للفئة العمرية من(٣٠-٣٥) فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠،٣%، ثم الفئة العمرية من (٢٥-٣٠) حيث بلغت نسبتهم ١٣%، وأخيراً الفئة العمرية (٥٠ فأكثر) حيث بلغت ٦%.
- أن نسبة ٩٢% من أفراد العينة متزوجين، ثم مطلق بنسبة ٤،٧% ، وأخيراً نسبة ٣% أرمل.
- أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فقد جاءت فئة الحاصلين على مؤهل جامعي في المرتبة الأولي بنسبة ٦٨%، يليها في المرتبة الثانية فئة مؤهل فوق الجامعي بنسبة ٢١%، بينما جاء في المرتبة الأخيرة فئة مؤهل متوسط بنسبة ١١%، وتشير هذه النتيجة إلي إرتفاع نسبة الفئة المتعلمة وخاصة الحاصلين على مؤهل جامعي ومؤهل فوق جامعي، وهذا يدل على الإهتمام بالجانب التعليمي الذي يشهده المجتمع المصري وخاصة في العقود الأخيرة، وإصرار البعض على الحصول على دراسات عليا، وخصوصاً بعد التعيينات الأخيرة لحملة الماجستير والدكتوراه.
- بينما تنوعت المهن التي تمارس من جانب المبحوثين، حيث أن أعلى معدل للمهنة كانت من نصيب الموظفين في القطاع العام بنسبة ٥٢ %، وجاء في المرتبة الثانية العاملون بالقطاع

الخاص بنسبة ٢٧،٧ % ، وأخيراً أعمال حرة بنسبة ٢٠،٣، وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم وظائف محدودة ملتحقون بها وغير عاطلين عن العمل.

- يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٣٣% من أفراد العينة دخلهم من ٩٠٠٠- ١١٠٠٠ جنيه، بينما نسبة ٢٨ % منهم دخلهم من ٦٠٠٠- ٨٠٠٠ جنيه، وأفادت نسبة ١٥،٣% منهم أن دخلهم من ٣٠٠٠- ٥٠٠٠ جنيه، بينما نسبة ١٤% دخلهم من – ١٢٠٠٠- ١٤٠٠٠ جنيه، وأخيراً نسبة ٩،٣% منهم دخلهم أكثر من ١٥٠٠٠-١٨٠٠٠ جنيه، وهذه النتيجة تتوافق مع الواقع والنظرة الاقتصادية لسكان المدينة.
- وبلغ عدد أفراد الأسرة من (٢- ٤أفراد) نسبة ٥٦،٦%، وفي الترتيب الثاني من (٥- ٧أفراد) نسبة ٣٩،٦%، في حين بلغ عدد (٨أفراد فأكثر) نسبة ٣،٦%، وقد يفسر ذلك بتمثيل عينة البحث للمجتمع المصري بصفة عامة من حيث متوسط عدد أفراد الأسرة، وأن الأسرة في المجتمع الحضري متوسطة الحجم.
- وقد تضمنت عينة الدراسة علي نسبة ٨٠% لديهم سكن تمليك، بينما نسبة يسكنون بالإيجار ٢٠%.

وبناء على ما سبق يتضح أن عينة البحث تَضُم فئات مختلفة من حيث النوع أو العمر، وأيضاً من حيث والمستوي التعليمي والاقتصادي ... ومن ثم فهي تُعَّد عينة مُمَثلة لمجتمع البحث، وتَعكس صورة شَاملة لما عليه مجتمع البحث من خصائص اجتماعية واقتصادية، وبالتالي سيساعد ذلك في الحصول على بيانات ومعطيات دقيقة يمكن الاعتماد عليها والإفادة منها في تحقيق أهداف البحث.

عاشراً- عرض نتائج البحث ومناقشتها:

سوف نتناول فى هذا الجزء مناقشة النتائج التي توصل إليها البحث عن طريق استمارة البحث الخاصة بأفراد العينة فى صورة جداول. علاوة على المقابلات، والنظريات وذلك فى ضوء أهداف الدراسة، ناهيك عن إجراء مقارنات بين النتائج وبين نظيراتها من البحوث والدراسات السابقة.

أولاً: رؤية الشرائح الاجتماعية الحضرية لقضية "تعويم الجنيه"

جدول رقم (٢) يوضح رؤية أفراد العينة حول مفهوم تعويم العملة (إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
سياسه نقدية تنتهجها الحكومة من السبعينيات حتي الآن	٢٤	٨
أحد إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦	١٩٨	٦٦
شرط من شروط صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض	٢٣٤	٧٨
إجراء فرضته الأزمة الاقتصادية العالمية	٢١١	٧٠،٣
سياسه نقديه تستخدمها الدولة لتشجيع الإستثمارات الخارجيه	٩٧	٣٢،٣
سياسه نقديه للقضاء علي السوق السوداء في مصر	١٤٢	٤٧،٣

يتبين من بيانات الجدول السابق ما يلي :

- تعدد مفاهيم تعويم العملة من وجهة نظر المبحوثين حيث جاء شرط من شروط صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض فى المرتبة الأولي بنسبة ٧٨%، ويرجع ذلك إلي أن هناك مجموعة من الإجراءات والشروط التي يجب علي الدولة المصرية تنفيذها قبل أخذ القرض منها تحرير سعر الصرف، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ورفع الدعم عن أسعار الوقود والكهرباء وغيرها.
- ثم جاء إجراء فرضته الأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة ٧٠،٣ %، ولعل ذلك يرجع إلي الضغوط المالية التي تواجهها الحكومة المصريه والبنك المركزي في ظل تداعيات الحرب الروسية علي أوكرانيا التي عمقت التضخم العالمي علي خلفية أزمة سلاسل الإمداد، والموجه التضخمية الحادة التي ترتفع أكثر فأكثر في العالم بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة، كما ارتفعت فواتير واردات السلع والقمح والمواد الأساسية الأخرى، كما أثرت الحرب علي السياحة المصرية كمصدر رئيسى للعملة الصعبة من إثنين من أكبر أسواقها "روسيا وأوكرانيا " مما دفعت المستثمر الأجنبي إلي سحب أكثر من ٢٠ مليار دولار (الأموال الساخنه) من الاقتصاد المصري، وتسبب ذلك في نقص العملة الأجنبية، والتي استدعت أن يستخدم البنك المركزي المصري آليتين في آن واحد وهم رفع سعر الفائدة من ناحية، والمزيد من المرونة في سعر الصرف من ناحية أخرى.
- وجاء أحد إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام٢٠١٦ بنسبة ٦٦%، ويرجع ذلك إلي أن تعويم العملة المصرية هي أحد الإجراءات التي يتضمنها برنامج لإصلاح الاقتصادي

الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بهدف تصحيح الاختلالات المالية ودفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، وبالتالي استعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري.

- كما جاءت سياسة نقديه للقضاء علي السوق السوداء بنسبة٤٧،٣ %، ويرجع ذلك إلي الفارق الكبير بين سعر الجنيه في السوق السوداء وسعره في السوق الرسمية، والتعويم يساعد علي القضاء على السوق السوداء، لأن المتعاملين يجدون أمامهم سعر صرف واحد في البنوك والمصارف، مما يؤدي إلى حدوث حالة توازن تساعد علي الاستثمار الداخلي والخارجي في النشاط الاقتصادي المصري، كما يمكن أن يقضي على ظاهرة سلبية أصبحت منشره بين الأفراد في المجتمع المصري وهي "الدولرة"، أي اتجاه المواطنين للاحتفاظ بالدولار، أو السعي لشراء الدولار دون الحاجة، ولكن غرضهم الرئيسي هو الحفاظ على مدخراتهم، أو المضاربة على سعره، للحصول على أرباح.
- ثم سياسة نقديه تستخدمها الدولة لتشجيع الاستثمارات الخارجية بنسبة ٣٢،٣%، حيث أن تعويم العملة المحلية وإرتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظريتها الأجنبية سيؤدي إلي جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلي الداخل، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب علي العملة المحلية في حالة وجود سوق واحد للعملات الصعبة.
- وأخيراً سياسة نقدية تنتهجها الحكومة المصرية منذ السبعينيات حتي الآن بنسبة ٢٤،٥٧%، ولعل ذلك يرجع إلي أن تعويم العملة المصرية ليس حديث علي المجتمع المصري بل تجربه متكرره في السياسة النقدية قامت بتطبيقها الحكومة أكثر من مره.

هذا وتتفق نتائج الاستمارة مع المقابلات والتي أكدت علي تعدد الرؤي حول قضية تعويم العملة المصرية، وفي هذا الصدد نجد أن البعض يري تعويم الجنيه بأنه "مفهوم كل الناس بتداوله حالياً في الشارع وفي العمل وفي وسائل الإعلام مفروض علينا من دول كبرى بتتحكم فينا ممثله في صندوق النقد الدولي حتي نسدد الديون بأضعافها في المستقبل لأن هدفها مصلحتها في الأول " والبعض الآخر يري التعويم بأن الدولار يقفز في السماء والجنيه في الأرض " وآخر يري "أن البنك المركزى لن يقوم بتحديد سعر الدولار أمام الجنيه، وعدم وجود سعر موحد للدولار في مصر جعل بعض رجال الأعمال تترك مصر وتستثمر في دول أخري مفيهاش سوق سوداء للدولار"

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي حيث أن صندوق النقد الدولي يقرض مصر لأنها متعثرة مالياً ومعه أجندة أو برنامج أحد شروطه هو تعويم الجنيه بهدف جذب الاستثمار الخارجي وهذا هو الهدف الظاهر للمساعدة في حين أن هدفه الخفي هو إغراق مصر في الديون طويلة المدي، وتسهيل مهمة الدول الرأسمالية في فرض المزيد من السيطرة والخضوع والتبعية.

جدول رقم (٣) يوضح مدي تحقيق سياسة تعويم العملة المصرية لأهدافها في المجتمع المصري

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
نعم	١٠	٣،٣
لا	٢٩٠	٩٦،٦

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة تري أن سياسة تعويم العملة لم تحقق أهدافها في المجتمع المصري، وهذا ما حذرت منه دراسة (دراسة Vincent Bodart فنسنت بودارت عام ٢٠٢٣) حيث وضع شروط للدول النامية قبل تعويم عملتها وكان من أهم تلك الشروط أن يكون هناك زيادة في الإنتاج المحلي، وأن يكون هناك تصدير بقدر كافي بحيث يستجيب للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات، ولابد أن يكون هناك استقرار في المستوي العام للأسعار المحلية، وفي حالة لم تتوافر هذه الشروط السالفة الذكر في الدول النامية التي لا تملك جهاز إنتاجي فعال ومعظم وارداتها ضرورية لايمكن الاستغناء عنها، فإنها تكون أداة لتخلف الاقتصاد ودخوله في دوامة من المشكلات الاقتصادية والأفضل في هذه الحالة عدم اللجوء إليه.

وتتفق نتائج الاستمارة مع المقابلات التي أوضحت التالي " الأسعار كل يوم بتغلى بشكل كبير، ومفيش دولار في البنوك ، والجنيه كل يوم بسعر أمام الدولار، والتضخم بيزيد كل يوم، والحكومة بتحاول تأخذ قروض ثانية من صندوق النقد وفي كلام كل يوم عن تعويم قادم، وبتطلب ودائع وقروض من دول عربية مثل السعودية وقطر والإمارات، وكده ديون مصر بتزيد سواء كانت من صندوق النقد أو من الدول العربية يبقى ايه فائدة التعويم ".

وبالتعرض لأهم الآثار السلبية التي ترتبت علي تعويم الجنيه المصري نجد أنها قد تعددت، ويبدو ذلك من الجدول التالي: جدول رقم (٤)

يوضح رؤية أفراد العينه للآثار السلبية لتعويم العملة علي المجتمع المصري (إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
إرتفاع الديون الداخلية والخارجية	٢١٠	٧٠
زيادة تكاليف الإنتاج	٩٩	٣٣
إرتفاع مستويات الأسعار المحلية	٢٧١	٩٠،٣
زيادة معدلات التضخم	٢٤٠	٨٠

- يتبين من الجدول السابق أن أهم الآثار السلبية لتعويم العملة المصرية هي إرتفاع مستويات الأسعار المحلية وقد جاء بنسبة ٩٠،٣% ، ولعل ذلك يرجع إلى إنخفاض سعر الجنيه المصري أمام العملات الأخري وخاصة الدولار، حيث أدي ذلك إلي إرتفاع عام في كل السلع الموجوده في المجتمع وخاصة المستورده.
- جاء زيادة معدلات التضخم في المرتبة الثانية بنسبة ٨٠ %، ولعل ذلك يرجع إلي عوامل خارجية متمثلة في ضغوط صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض بتعويم الجنيه أمام الدولار، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلي إرتفاع المواد الغذائية الأساسية ومواد الطاقة، وعوامل داخلية تمثلت في انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الرئيسية الأخري، وإنخفاض قيمة النقود الشرائية، وقلة العملة الصعبة، وانتشار" السوق السوداء للعملة"، وعدم قدرة الدولة علي توفير بعض السلع بكميات كافية نتيجة للأزمات التي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي من أهمها تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة، وأعباء الديون المحلية والخارجية.
- يحتل ارتفاع الديون الداخلية والخارجية المركز الثالث من الآثار السلبية لتعويم الجنيه بنسبة ٧٠ %، وذلك يرجع إلي(تقرير البنك المركزي المصري في شهر أغسطس، ٢٠٢٣)، حيث يتعين على مصر سداد ديون خارجية بنحو ٩ مليارات دولار تستحق السداد في عام 2023، كما تشير أيضاً إلى أن مصر بحاجة في الوقت الحالي إلى نحو ٤١ مليار دولار لتغطية مدفوعات الديون وعجز الحساب الجاري حتى نهاية عام ٢٠٢٣م، وأن الدول العربية تمتلك ٢٥,١% من الديون الخارجية لمصر، بينما يمتلك صندوق النقد الدولي نحو ١٥% منها، وبخلاف ٢٦,٤ مليار دولار ديون قصيرة الأجل يتعين سدادها خلال عامين، وهناك ديون متوسطة وطويلة الأجل تجاوزت ٧٢,٤ مليار دولار حتى نهاية ٢٠٢٥.
- وأخيراً جاءت زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة ٣٣ % ، وذلك يرجع إلي الاعتماد علي الاستيراد في أغلب المنتجات، والبضائع المتكدسه في الموانى بسبب نقص الدولار.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي في أن انفتاح مصر بالسوق العالمي الذي تحتكره الدول المتقدمة جعل الاقتصاد المصري أكثر تأثراً بأي أزمة اقتصادية حيث أن تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية أدت إلي تفاقم معدلات التضخم، كما أن اعتماد مصر بصورة أساسية علي استيراد المنتجات الغذائية من الخارج، حيث نجد أن مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح عالمياً حيث تستورد أكثر من ٨٠ % من احتياجاتها من روسيا وأوكرانيا، كما أنها تعتمد علي الاستيراد بشكل كبير وفي أغلب منتجاتها، وهو الذي أدي إلي اتجاه الدولة إلي صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض والذي اشترط تعويم العملة المصرية.

جدول رقم (٥) يوضح أهم الشرائح التي استفادت من تعويم العملة المصرية

(إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
الأغنياء والتجار ورجال الأعمال	٢٨٥	٩٥
من لديهم مدخرات بالعملات الأجنبية	٢٥٠	٨٣،٣
المديونون للبنوك وللجهات المالية الرسمية	١٨٧	٦٢،٣
الحكومة	٦١	٢٠،٣

وبالنظر للجدول السابق يتضح الآتي:

- تعدد المستفيدين من تعويم العملة المحلية حيث احتل الأغنياء والتجار ورجال الأعمال المرتبة الأولي بنسبة ٩٥%، ولعل ذلك يرجع إلي أن لديهم أصول وأموال تزيد قيمتها ويرتفع سعرها في ظل الغلاء، كما أن لديهم مخزون كبير من السلع، أو يقوموا بتخزين هذه السلع لحين حدوث التعويم، وبعدها يقومون برفع أسعار ما لديهم من مخزون سلعي وفقاً للأسعار الجديدة.
- جاء من لديهم مدخرات بالعملات الأجنبية في المرتبة الثانية بنسبة ٨٣،٣%، حيث تتضاعف ثرواتهم، مما يمكنهم من شراء الأصول، من عقارات أو مصانع أو سيارات، بسبب الزيادة الهائلة التي ترتبت علي تعويم العملة وانخفاضها أمام العملات الأخري وخاصة الدولار والعملات الرئيسية.
- ثم المديونون للبنوك وللجهات المالية الرسمية بنسبة ٦٢،٣%، ولعل ذلك يرجع إلي أن التعويم يمكنهم من سداد ديونهم بأقل من قيمتها الحقيقية التي حصلوا عليها.
- وأخيراً الحكومة بنسبة ٢٠،٣%، حيث تنخفض قيمة ديونها المحلية بشكل كبير، مما يخفف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٦) رؤية أفراد العينة لأكثر الشرائح الاجتماعية تضرراً بتعويم العملة

(إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
الفقراء	٢٦٠	٨٦،٦
الموظفين ومحدودي الدخل	٢٤٠	٨٠
أصحاب المدخرات بالعملات المحلية	٢١٠	٧٠
الدائنون بعملات محلية	١١٢	٣٧،٣
المستوردون	٩٧	٣٢،٣

يوضح الجدول التالي مايلي :

- أن أكثر الفئات التي تضررت من تعويم العملة المصرية هم الفقراء بنسبة ٨٦،٦ %، حيث أن بعضهم ليس لديه دخل ثابت أومضمون، كما أنهم لايمتلكون أموال أو أراضي تساعدهم علي التكيف مع التضخم وارتفاع السلع.
- ثم الموظفين ومحدودي الدخل بنسبة ٨٠ %، ويرجع ذلك إلي أن رواتب الموظفين لا يمكن زيادتها بنفس القدر الحاصل في انخفاض قيمة العملة، حيث من الصعب أن تقوم الحكومة أو صاحب العمل بالقطاع الخاص علي رفع الرواتب بنسبة ٥٠% أو ١٠٠% كما يحدث حالياً في الأسعار.
- وجاء أصحاب المدخرات بالعملات المحلية في المرتبه الثالثة بنسبة٧٠%، حيث أن مدخراتهم تقل قيمتها الشرائية بمقدار انخفاض قيمة العملة بعد التعويم، وتتآكل مدخراتهم وخاصة إذا كانت في البنوك.
- ثم الدائنون بعملات محلية بنسبة ٣٧،٣%، حيث إن قيمة ما لديهم من ديون مستحقة لدى الغير تقل قيمتها الحقيقية بعد التعويم، فما يحصلون عليه لا يعوضهم عن القيمة الحقيقية لديونهم التي يستحقونها.
- وأخيراً المستوردون بنسبة ٣٢،٣%، حيث يجدون أنفسهم أمام زيادة مرتفعة للسلع التي يريدون استيرادها، ويتضرر معهم باقي أفراد المجتمع، حيث يضطرون لرفع أسعار سلعهم بمقدار الارتفاع في سعر العملات الأجنبية.

ثانياً – تأثير تعويم العملة علي المستوي المعيشي للشرائح الاجتماعية الحضرية: يتضمن (الدخل، المأكل والملبس، والتعليم، والصحة)

جدول رقم (٧) يوضح مدي كفاية الدخل الشهري لسد احتياجات الشرائح الاجتماعية الحضرية من (مأكل وملبس وتعليم وصحة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
نعم	٢٧٩	٩٣
لا	٢١	٧

يشير الجدول السابق أن نسبة ٩٤% من أفراد العينة يرون أن الدخل الشهري لايكفي لسد احتياجات الشرائح الاجتماعية المختلفة من (مأكل وملبس وتعليم وصحة) بينما نسبة ٧% تري أن الدخل الشهري يكفي، ولعل ذلك يرجع إلي إرتفاع معدل التضخم بصورة غير مسبوقه خاصة بعد التعويم الأخير، والحديث عن تعويم آخر، مما تسبب في زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية مثل الأطعمة والطاقة والملابس، والتعليم والصحة مما يؤدي بدوره إلى رفع تكاليف المعيشة.

وتوضح الإحصائيات الرسمية الصادره عن الجهاز المركزي للتعبئة لعام والاحصاء ٢٠٢٣في أن مصر تستورد ٧٠% من القمح، و٧٠% من الذرة الصفراء، ٨٠% من الأعلاف من الخارج، وتستورد ١٠٠% من زيوت الطعام، و١٠٠% من العدس، و٨٠% من الفول،٦٠%من اللحوم الحمراء، ٢٠% من السكر وبالإضافة إلى كل مستلزمات الإنتاج والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الوطنية مثل الأدوية والأحذية والملابس وغيرها، وبالتالى حدوث تعويم للعملة وانخفاض لقيمة الجنيه أمام الدولار سيؤدى إلى مزيد من ارتفاع الاسعار، فالسلعة سعرها نفس الأسعار العالمية واحيانا أكثر.

جدول رقم (٨) يوضح أسباب عدم كفاية الدخل لدي الشرائح الاجتماعية الحضرية بعد تعويم العملة المصرية

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
الوارد من المال أقل والصرف أكثر	٢٠٣	٦٧،٧
الوارد من المال أقل والصرف أقل	٤٤	١٤،٦
الوارد من المال أكثر والصرف أكثر	٥٣	١٧،٧

يتضح من الجدول السابق أسباب عدم كفاية الدخل للشرائح الاجتماعية المتباينة من سكان الحضر، حيث جاء الوارد من المال أقل والصرف أكثر بنسبة ٦٧،٧%، بينما الوارد من المال

أكثر والصرف أكثر بنسبة ١٧،٧%، وأخيراً الوارد من المال أقل والصرف أقل بنسبة ١٤،٦% ، وهذا يرجع إلي أن هؤلاء الأفراد يكون استهلاكهم أكبر من دخلهم وبالتالي مدخراتهم سالبة.

وقد أوضحت المقابلات " الارتفاع الحالي لايتحمله أي دخل متوسط أوفقير أو فوق المتوسط ، أي دخل حالياً في مصر متآكل بسبب الغلاء" أقل بيت النهاردة علشان يأكل ويلبس ويتعلم محتاج ١٠ آلاف جنيه ومش يكفوا كمان لآخر الشهر".

جدول رقم (٩) يوضح مدي تأثير تعويم العملة علي سد احتياجات الشرائح الاجتماعية الحضرية من الغذاء

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
نعم	٢٦٧	٨٩
لا	٣٣	١١

يُبدو من الجدول السابق أن هناك تأثير لتعويم العملة المصريه علي سد احتياجات الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر للغذاء، حيث بلغت نسبتهم ٨٩%، في مقابل ١١ % لم يتأثروا بتعويم العملة، ويرجع ذلك أن هناك موجة من الغلاء أصابت جميع السلع الغذائية والاستهلاكية بعد تعويم الجنيه، حيث وصل التضخم إلى معدلات قياسية لم يصل إليها منذ ٣٠ سنة وبنسبة ٤٠% في شهر أغسطس ٢٠٢٣، وهذا ما أوضحته المقابلات "غلاء أسعار الغذاء محصلش قبل كده والغذاء أصبح صعب علي الفقير والغني "دا كيلو اللحمه وصل إلى ٣٠٠ جنيه، والفراخ البيضاء٧٠ والبلدي ١٠٠ جنيه، والسمك البلطى وصل ٩٠ جنيه للكيلو حتى الخضار ارتفع سعره والبطاطس اللى كانت أرخص حاجة فى السوق وصل سعر الكيلو الى ١٥ جنيه والطماطم بقت١٥ جنيها وكل حاجة ارتفعت بشكل مبالغ فيه ".

جدول رقم (١٠) يوضح كيفية سد احتياجات الشرائح الاجتماعية الحضرية من الملابس في ظل سياسة تعويم الجنيه.

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
الشراء في فترة الخصومات	١٢٨	٤٢،٧
الشراء من الأماكن الرخيصة	٥٠	١٦،٦
الشراء في المواسم والأعياد	٧٧	٢٥،٧
توفير بعض الأموال الخاصة بالمأكل وشراء الملابس للأولاد فقط	٤٥	١٥

يتضح من الجدول السابق أن العديد من الأفراد يشترون الملابس في فترة الخصومات حيث جاءت بنسبة ٤٢،٧%، يليه الشراء في الأعياد بنسبة ٢٥%، ثم الشراء من الأماكن الرخيصة بنسبة ٢٥،٧%، وأخيراً توفير بعض الأموال الخاصة بالمأكل وشراء الملابس للأولاد فقط بنسبة ١٥%، وهوما يشير إلي إرتفاع اسعار الملابس بنسبة كبيرة حيث أن غالبية الملابس الموجودة في الأسواق مستوردة من الخارج بسعر مرتفع، بالإضافه إلي عدم وجود سعر ثابت للعملة كل يوم وبالتالي تنتظر العديد من الأسر فترة الاوكازيون أو تشتري من الأماكن الرخيصة، وبالتالي شكّل التعويم ضغط علي الشرائح الاجتماعية المختلف، وبالتالي العديد من الأسر مضطره إلي التخلي عن بعض السلع أوالخدمات من المأكل والملبس والمشرب بحيث تدخل بعض هذه الاحتياجات في قائمة الرفاهية بالنسبة للعديد من الشرائح الاجتماعية".

وهذا ما أوضحته المقابلات " بنشتري في آخر الصيف وآخر الشتاء لحد ما الأسعار تقل " في محلات لبس مستورد باله ورخيص منتشره في الزقازيق بنشتري منها".

جدول(١١) يوضح مدي الاهتمام بالصحة في ظل سياسة تعويم العملة

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
نعم	٢٢٦	% ٧٥،٤
لا	٧٤	٢٤،٦

تظهر بيانات الجدول السابق عدم الاهتمام بالصحة في ظل سياسة تعويم الجنيه حيث جاءت الإجابة بنعم بنسبة ٧٥،٤%، بينما لا بنسبة ٢٤،٦%، وهو مايعني أن إرتفاع الأسعار انعكس علي الاهتمام بالصحة.

وتتفق هذه النتيجه مع (دراسة العزازي، وآخرون عام ٢٠١٨) حيث أن التأثير السلبي لتحرير سعر الصرف يؤثر علي الصحة الجسديه والنفسية للفرد؛ إذا أن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من الأفراد ناتجه عن عدم القدره علي توفير الاحتياجات الضرورية والتي قد تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني، ولعل من أهم مظاهرها: ارتفاع ضغط الدم والتوتر الدائم والانفعال والعصبية الزائدة، وأمراض القلب، إضافة إلي سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية.

جدول رقم (١٢) يوضح تأثير تعويم العملة علي طرق العلاج بالنسبة للشرائح الاجتماعية الحضرية (إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
اللجوء للوصفات الشعبية والجلوس في المنزل	١٢٥	٤١،٦
الذهاب للطبيب	١٠١	٣٣،٦
الذهاب للصيدلية	١٤٢	٤٧،٣
المستشفي الحكومي	٧٥	٢٥
المستشفي الخاص	٤٥	١٥
التأمين الصحي	٧٩	٢٦،٣

يتضح من الجدول السابق مدي تأثير تعويم العملة علي طرق العلاج بالنسبة للشرائح الاجتماعية المختلفة من سكان الحضر، حيث جاء الذهاب للصيدلية بنسبة ٣٣،٦% ، يليه اللجوء للوصفات الشعبية والجلوس في المنزل بنسبة ٤١،٦، ثم الذهاب إلي الطبيب بنسبة ٣٣،٦%، والذهاب للتأمين الصحي بنسبة ٢٦،٣%، يليه الذهاب إلي المستشفي الحكومي بنسبة ٢٥%، وأخيراً المستشفي الخاص بنسبة ١٥%، ولعل ذلك يرجع إلي غلاء الكشوفات الطبية والمستشفيات الخاصة التي تحمّل المريض تكلفة غلاء الأسعار من أجهزة وإيجار وكهرباء وماء، مما يعجز العديد من الشرائح عن تحمل هذه التكلفة فيلجأ إلي الصيدلي أو وسائل أخري في المنزل لعلاج نفسه أو أحد أفراد أسرته.

جدول (١٣) يوضح تأثير تعويم العملة علي التعليم للشرائح الاجتماعية الحضرية

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
النقل من المدارس الخاصة إلي الحكومية	٥١	٢١،٢
الاقتصار علي الدروس الخصوصية	٧٩	٣٣
عدم شراء الكتب والملازم الخاصة	٤٣	١٧،٩
توفير نفقات الطعام لتعليم الأبناء	٦٧	٢٧،٩

يتضح من الجدول السابق أن العديد من الشرائح الاجتماعية تقتصر علي الدروس الخصوصية وعدم الذهاب إلي المدارس بنسبة ٣٣%، ويرجع ذلك إلي سوء الخدمات التعليمية المجانية وتدني مستوياتها، يليها النقل من المدارس الخاصة إلي الحكومية بنسبة٢١،٢%، ثم عدم شراء الكتب والملازم الخاصة بنسبة ١٧،٩%، حيث أن هناك زيادة في أسعار الكتب الخارجية لطلاب المراحل التعليمية المختلفة بنسبة ٤٠"%، (وفقاُ لأحصائيات الغرف التجارية في شهر أغسطس ٢٠٢٣) بسبب التضخم وإرتفاع في الطباعة والورق والحبر بسبب عدم وجود كميات تغطي احتياجات السوق، وارتفاع أسعار الشحن والنقل وارتفاع أجور العاملين والكهرباء، والزيادة في أسعار الأدوات المدرسية بنسبة ١٠٠%، عن العام الماضي حيث أن الكشكول بـ٢٠ والبراية بـ١٠ والآلة الحاسبة ٢٠٠ جنيه، وأخيراً توفير نفقات الطعام لتعليم الأبناء بنسبة ٢٧،٩%.

وهذا ما أوضحته المقابلات "نجيب منين الفلوس لكل الكتب الخارجية وعندنا أبناء في مراحل دراسية مختلفة، والكتاب المدرسي مش فيه شرح ولا أسئلة والمدرس الخصوصي بيطلبه علشان بيعتمد عليه في الاسئلة".

رابعاً : تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية :

جدول (١٤) يوضح تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية للشرائح الاجتماعية الحضرية (إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
تفاقم الخلافات الزوجية	٢٠٥	٦٨،٣
حدوث خلافات بين الآباء والابناء	٩٨	٣٢،٦
نزول الزوجة إلي سوق العمل	٦٥	٢١،٦
حدوث الطلاق	٨	٢،٦
زيادة التوافق الأسري للخروج من الأزمة الماليه الحالية	٥٩	١٩،٦

يظهر الجدول السابق تأثير تعويم العملة علي العلاقات الأسرية للشرائح الاجتماعية من سكان الحضر، حيث جاء تفاقم الخلافات الزوجية بنسبة ٦٨،٣%، ثم حدوث خلافات بين الآباء والابناء بنسبة ٢٣،٦%، ونزول الزوجة إلي سوق العمل بنسبة ٢١،٦%، ثم زيادة التوافق الأسري للخروج من الأزمة المالية الحالية بنسبة ١٩،٦%، وأخيراً الطلاق بنسبة ٢،٦%، ولعل ذلك يرجع إلي الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسرة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار وغلاء المعيشة مما ينذر بتراجع الاستقرار العاطفي ووقوع العنف بين الزوجين أو حدوث خلاف بين الآباء والابناء.

وهذا ماأوضحته المقابلات " مصروف البيت مش مكفيني و كل ما بطلب فلوس من جوزي يقولي منين، فيحصلي نوع من التوتر لأني عايزه احتياجات ضرورية لأسرتي و دائما في خلاف مابينا، ومشاكلنا بدأت تتسع، وبدأت ألجأ إلي أهلي لمساعدتي في توفير بعض الاحتياجات لأسرتي "، "أنا دائما في خلاف مع ولادي عايزين يطلبوا واحنا ننفذ كل طلاباتهم مش حاسين بالغلاء والظروف الصعبه اللي احنا فيها ، ودائما يتهمونا بالتقصير في كل شي، ويقارنوا أنفسهم بأصحابهم وعايشن أزاي وبياخدوا مصروف كام".

جدول رقم (١٥) يوضح تأثير تعويم العملة علي العلاقات الاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية (إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي	١٥١	٥٠،٣
زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل	١٣١	٤٣،٦
القرب من الناس	٦٦	٢٢
الاعتماد المتبادل	٤٨	١٦

يتضح من بيانات الجدول السابق مايلي تأثير تعويم العملة علي العلاقات الاجتماعية حيث جاء في المرتبة الأولي العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة ٥٠,٣%، ثم زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل بنسبة ٤٣،٦%، يليه القرب من الناس بنسبة ٢٢%، وأخيراً الاعتماد المتبادل بنسبة ١٦%، ويرجع ذلك إلي إرتفاع الأسعار والأخبار المتداولة بشأن إنهيار الجنية المصري جعلت الأفراد تلجأ إلي العزلة والهروب من الواقع وتلجأ إلي وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر حالياً متنفس وملجأ للكثير من الشرائح الاجتماعية للهروب من الأزمة الاقتصادية الحالية.

وتتفق نتائج الاستمارة مع المقابلات التي أوضحت " أعبر عن ضيقي من الغلاء في مواقع التواصل الاجتماعى"، " خايف من التعويم اللي حايحصل ثاني وعلي ولادي اللي لسه مكملوش تعليمهم " عامل شهادة ادخار في البنك وخايف أن البنوك تفلس ومش هقدر أعيش أنا وولادي" ،"خايفه من بكره هاجهز بناتي بإيه دا احنا يادوب عايشين"

جدول رقم (١٦) يوضح تأثير تعويم العملة علي العلاقات القرابية للشرائح الاجتماعية الحضرية (إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
قلة الزيارات المنزلية	١٩٩	٦٦،٣
الإقتصار علي العلاقات مع الاقارب من الدرجة الأولي فقط	١١٦	٣٨،٦
المقابلة في المناسبات العائلية	١٣١	٤٣،٦
المساندة بين الاقارب	٨٦	٢٨،٦
عمل صندوق تكافل عائلي	٦	٢

تسفر بيانات الجدول السابق عن تأثير تعويم العملة المصرية علي العلاقات القرابية حيث جاء قلة الزيارات المنزلية بنسبة ٦٦،٣%، ثم المقابلة في المناسبات العائلية بنسبة ٤٣،٦%، يليه الاقتصار علي العلاقات مع الاقارب من الدرجة الأولي فقط بنسبة ٣٨،٦%، ثم المساندة بين الاقارب ٢٨،٦%، وأخيراً عمل صندوق تكافل عائلي بنسبة ٢%، ويرجع ذلك إلي أن غلاء المعيشة أصبح يمثل ثقلاً علي العديد من الشرائح الاجتماعية وبدأت تقل الزيارات المنزلية وتقتصر علي المناسبات العائلية أوالأقارب من الدرجة الأولي.

كما نتج عن تعويم العملة العديد من التغيرات الثقافية، وقد أوضحتها المقابلات فيما يلي انتشار لبس المشغولات الذهبية للنساء كنوع من الادخار، التغير فى أفكار الاحتفالات والأفراح والمناسبات لتقليل تكلفتها، وانتشار ثقافة شراء الملابس والأدوات المستخدمة، عدم الالتزام ببعض الممارسات والعادات الدينية (الأضحية)، التغير فى بعض متطلبات الزواج للتخفيف من أعباءها على الشباب.

المحور الخامس: الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة:

جدول رقم (١٧) يوضح الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة (إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
الاقتصار علي السلع الضرورية	١٧٠	٥٦،٦
الاستغناء واستبدال السلع الغالية بسلع منخفضه	١٠٣	٣٤،٣
انتظار العروض التسويقية	٩٩	٣٣
ترشيد الإنفاق والإستهلاك	٤٦	١٥،٣

الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الاسبوع	٨٠	٢٦،٦
الاعتماد علي اللحوم والطيور المجمده	٩٠	٣٠
الاعتماد الرئيسى علي البقوليات وعدم تناول اللحوم	٣٩	١٣

يشير الجدول السابق إلي الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتعامل مع الآثار الناتجةعن تعويم العملة المحلية المصرية حيث جاء الاقتصار علي السلع الضرورية بنسبة٥٦،٦% ، ثم الاستغناء واستبدال السلع الغالية بسلع منخفضه بنسبة ٣٤،٣%، يليها انتظار العروض التسويقية بنسبة ٣٣%، وجاء الاعتماد علي اللحوم والطيور المجمده بنسبة ٣٠%، ثم الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الأسبوع بنسبة ٢٦،٦%، وأخيراً الاعتماد الرئيسى علي البقوليات وعدم تناول اللحوم بنسبة ١٣%، ويشير ذلك إلي أن تعويم الجنيه المصري كان له أثر سلبي علي جميع الشرائح الاجتماعية التي لجأت إلي ثقافة الإستغناء والتقليل والاستبدال في الإحتياجات الأساسية، كي تحاول الإستمرار والتأقلم مع إرتفاع الأسعار المستمر، ومحاولة العيش بكرامة دون اللجوء إلي الاستدانة.

جدول رقم (١٨) يوضح رأي الشرائح الاجتماعية الحضرية في الإجراءات التي تتخدها الدولة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
إجراء جيد	١١٤	%٣٨
إجراء ضعيف وغير كافي	١٨٦	٦٢

تظهر بيانات الجدول السابق أن نسبة ٦٢% ترى أن الإجراءات التي تتخدها الدولة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة ضعيفة وغير كافية، وذلك بسبب الإرتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية وارتفاع نسبة الفقراء ومحدودي الدخل، وتوضح الحالات " وهي ٣٠٠ جنيه تكفي لمواجهة غلاء المعيشة دا احنا عايزين علاوة تتماشي مع زيادة الأسعار".

بينما نسبة ٣٨% تري أن الإجراءات التي تتخدها الدولة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة جيده لأن الدولة تساعد محدوي الدخل والفقراء، وتقدم المنح للعاملين وأصحاب المعاشات لمواجهة التضخم وغلاء المعيشة.

جدول رقم (١٩) يوضح مدي التخطيط للمستقبل من قبل الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر في ظل سياسية تعويم العملة المصرية

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
نعم	٨٢	٢٧،٣
لا	٢١٨	٧٢،٧

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٧٢،٣% لا تخطط للمستقبل في ظل سياسة تعويم العملة المحلية المصرية، وذلك بسبب قلة الامكانيات المادية كما أن الغلاء الحالي لايساعد العديد من الأفراد علي سد احتياجاتهم الأساسية ولايوجد لديهم مصادر متعددة للدخل وقدرة علي الإستثمار والحفاظ علي جزء من مدخراتهم للمستقبل، بينما نسبة ٢٧،٣% تخطط للمستقبل.

جدول رقم (٢٠) يوضح الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية الحضرية للتخطيط للمستقبل و الحفاظ علي مداخراتهم (إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٨٢	
	ك	%
شراء الذهب	٧٠	٨٥،٣
شراء أراضي وعقارات	٢٠	٢٤،٣
شراء شهادات استثمار	٦٩	٨٤
شراء الدولارات	٨	٩،٧
الإستثمار في الأسهم	١	١،٢
تنويع المحفظة الإستثمارية	١٣	١٦
عمل مشروع تجاري	٣	٣،٦

يوضح الجدول السابق الإجراءات التي تتبعها الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر للحفاظ علي مدخراتهم حيث جاء في المرتبة الأولي شراء الذهب بنسبة ٨٥،٣%، حيث تزيد قيمته بمرور الوقت ويرتفع بصورة كبيرة تعوض التضخم الناتج عن تعويم العملة، يليها شراء شهادات استثمار بنسبة ٨٤%، وذلك لأنها توفر عوائد مضمونة على المدى القصير والطويل للأفراد، ثم شراء أراضي وعقارات بنسبة ٢٤،٣%، حيث يمكن استثمارها والحصول علي عائد منها، وجاء تنويع المحفظة الإستثمارية بنسبة ١٦%، حيث يساعد ذلك على تحقيق عوائد متوازنة من كل ماسبق

وتحمل المخاطر الاقتصادية المختلفة التي قد تصيب أي إجراء من الإجراءات السابقه، ثم شراء الدولارات بنسبة ٩،٧%، ويرجع ذلك إلي أن أغلب السلع الموجودة في المجتمع مرتبطة بالدولار، كما أنه يصاحب تعويم العملة زيادة كبيرة في سعر الدولار، وأخيراً عمل مشروع وتحقيق أرباح بنسبة ٣،٦%.

(وتوضح التقارير الدولية، https://arabic.rt.com/business) أن المصريون اشتروا ذهب بحوالي (٩٨٦,٦ مليون دولار أى ما يعادل ٣٠,٥ مليار جنيه) خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٣، واحتلت مصر المركز السابع فى قائمة الدول الأعلى إقبالا على شراء الذهب، والمركز الأول علي مستوي الدول العربية.

وهذا ما أوضحته المقابلات "الذهب زينة وخزينة، الذهب عملة ربانيه عمرها ما بتخسر أبداً، حافظ قيمته على مدى الزمن وممكن ابيعه لو احتجته في أي وقت، هو الحاجه اللي هايحفظ فلوسنا من التضخم وإرتفاع الأسعار"، "بعيش من عائد الشهادة البنكيه أنا وولادي"، "بشتري دولار هو العملة الوحيدة المغطاة بالذهب وكل يوم بتزيد وعمرها ماقلت وكل حاجه مرتبطه بالدولار الذهب والأجهزة الكهربائية والعربيات والسلع الغذائية ".

المحور السادس: الرؤية المجتمعية للحد من الآثار الناتجة عن تعويم العملة علي المجتمع المصري.

جدول رقم (٢١) الرؤية المجتمعية للحد من الآثار الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري(إستجابات متعددة)

المتغير	العينة =٣٠٠	
	ك	%
زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات	٢٤٥	٨١،٦
وجود رقابة شديدة علي الأسواق	٢٢٥	٧٥
زيادة المنافذ التي تبيع السلع المنخفضة	١٦٣	٥٤،٣
دعم واهتمام الدولة بالتعليم الحكومي والخاص	١٤٥	٤٨،٣
تحسين جودة المستشفيات الحكومية	١٣٢	٤٤
تقليل أسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء –الغاز – المياه)	٢٣١	٧٧
تقليل الفوائد علي القروض	٩٧	٣٢،٣
تعزيز دور القطاع الخاص وتوطين الصناعة	٥٢	١٧،٣

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من المقترحات للحد من الآثار الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري، ومن أهم هذه المقترحات هو زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات، وذلك لمواجهة غلاء المعيشة وجاء بنسبة ٨١،٦%، ثم وجود رقابة شديدة علي الأسواق وذلك لمواجهة جشع التجار وانفلات أسعار السلع الغذائية في الأسواق التجارية بنسبة ٧٥%، وجاء تقليل أسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء –الغاز – المياه) بنسبة٧٧%، يليها زيادة المنافذ التي تبيع السلع المنخفضة بنسبة ٥٤،٣، ثم دعم واهتمام الدولة بالتعليم الحكومي والخاص، وذلك لإرتفاع تكلفة الخدمات التعليمية سواء كان تعليم عام أو خاص بنسبة ٤٨،٣%، وجاء تحسين جودة المستشفيات الحكومية، وذلك لتوفير الرعاية الصحية الآدميه للفقراء وذوي الدخول المحدودة بنسبة ٤٤%، ثم تقليل الفوائد علي القروض بنسبة ٣٢،٣%، وذلك لإقامة مشروعات الصغيرة يستطيع الأفراد من خلالها تحسين الدخل ومواجهة غلاء المعيشة، وأخيراً زيادة تعزيز دور القطاع الخاص وتوطين الصناعة بنسبة ١٧،٣%، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على المشاركة مع القطاع العام في حل المشكلات الناتجه عن تعويم العملة المحلية المصرية من خلال جذب وتنشيط الاستثمارات الوطنية، والإقليمية، والأجنبية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة، وتوفير فرص عمل جديدة، والتخفيف من وطأة الإنفاق والتمويل الحكومي، والمشاركة في حل المخاطر الحالية التي يتعرض لها المجتمع المصري.

حادي عشر – نتائج البحث:

١. أن تعويم العملة هي سياسة نقدية تنتهجها الحكومة المصرية منذ أكثر من أربعين عاماً ولم تؤتي ثمارها حتي الآن، وذلك لعدم وجود زيادة في الإنتاج المحلي، كما أن معظم واردات المجتمع المصري ضرورية لايمكن الإستغناء عنها، ومن ثم أصبحت هذه السياسة أداة لتخلف الاقتصاد المصري، ومعاناته من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم والفقر وشعور قطاع ليس بالقليل من المجتمع المصري بالعوز والحرمان من التعليم والصحة والمستوي المعيشي الملائم، **ويمكن تفسير ذلك في ضوء النظرية البنائية الوظيفية حيث أنها** سياسة نقدية متكررة في النظام الاقتصادي المصري منذ السبيعنيات وحتي الآن، يتم تطبيقها بضغوط من قبل صندوق النقد الدولي، مما أوصل مصر حالياً إلي مأزق خطير اقتصاديا واجتماعياً، حيث ارتفعت الأسعار بشكل جنوني، مما أحدث خلل علي الأنظمة الاخري كالنظام الاقتصادي والصحي والاجتماعي.

٢. تعددت رؤية الشرائح الاجتماعية الحضرية حول " قضية تعويم الجنيه "، حيث يري البعض أنها أحد الإجراءات والشروط التي يجب علي الدولة المصرية تنفيذها قبل أخذ القروض، ومنهم من يري أنها سياسة فرضتها الضغوط المالية التي تواجه الحكومة المصرية والبنك المركزي في ظل تداعيات الحرب الروسية علي أوكرانيا والتي عمقت التضخم العالمي والمحلي، كما يري البعض أنها سياسة يمكن أن تقضي على ظاهر "الدولرة"، أي اتجاه المواطنين للاحتفاظ بالدولار، أو السعي لشراء الدولار دون الحاجة، ولكن غرضهم الرئيسي هو الحفاظ على مدخراتهم، أو المضاربة على سعره، للحصول على أرباح، كما أن التعويم يفيد المستثمر الأجنبى للدخول لمصر ويقضي علي السوق السوداء المنتشره حالياً في أوساط المجتمع المصري، **ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي،** حيث يمكن اعتبار تعويم العملة شرط من الشروط التي تمليها القوي الرأسمالية العالمية المتمثلة في المؤسسات الدولية " صندوق النقد الدولي " والذي تقترض منها الحكومة المصرية كملاذ أخير لسد العجز المالي لديها أثناء الإزمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وتفرض هذه المنظمة الرأسمالية تعويم العملة المصرية كشرط أساسي للحصول علي القرض، حيث أدي ذلك إلي تعويم العملة المحلية أكثر من مرة، وفي فترات زمنية قصيرة، مما تسبب في مزيد من الصعوبات الحياتية للشرائح الاجتماعية المختلفة من سكان الحضر.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فنسنت بودارت(Vincent, Bodar, 2023) التي توصلت إلي أن العديد من هذه الدول النامية ومن ضمنها مصر قد تعرضت لأزمات سياسية واقتصادية أدت إلي تعويم العملة، الأمر الذي جعلها تلجأ إلي الإستدانة من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها برنامج للإصلاح الاقتصادي لايراعي الفئات المختلفه من الفقراء ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل.

٣. أوضحت الشرائح الاجتماعية الحضرية علي تعدد الآثار السلبية لتعويم العملة علي المجتمع المصري خلال عام ٢٠٢٣، ومنها ارتفاع التضخم إلى معدلات قياسية لم يصل إليها منذ ٣٠ عاماً، وبنسبة ٤٠% في شهر أغسطس ٢٠٢٣، وارتفاع الديون الداخلية والخارجية، وزيادة الأسعار المحلية بشكل يومي، وعدم توفر الدولار في البنوك، وانتشار السوق السوداء في مصر لكل السلع الأساسية والكمالية، وانخفاض التصنيف الائتماني لمصر، ولجوء الحكومة إلي صندوق النقد للحصول علي قرض مرة أخري، وطلب ودائع وقروض من دول عربية مثل السعودية وقطر والإمارات، والتوقع بحدوث تعويم آخر.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النسق الرأسمالي العالمي في أن انفتاح مصر بالسوق العالمي الذي تحتكره الدول المتقدمة جعل الاقتصاد المصري أكثر تأثراً بأي أزمة اقتصادية حيث أن تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية أدت إلي تفاقم معدلات التضخم،

كما أن اعتماد مصر بصورة أساسية علي استيراد المنتجات الغذائية من الخارج، حيث نجد أن مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح عالمياً حيث تستورد أكثر من ٨٠ % من احتياجاتها من روسيا وأوكرانيا، كما أنها تعتمد علي الاستيراد بشكل كبير وفي أغلب منتجاتها، وهو الذي أدي إلي اتجاه الدولة إلي صندوق النقد الدولي للحصول علي قروض والذي اشترط فيها تعويم العملة.

ويتفق ذلك مع دراسة (Vincent, Bodar, 2023) حيث وضع شروط للدول النامية قبل تعويم عملتها وكان من أهم تلك الشروط أن يكون هناك زيادة في الإنتاج المحلي، و أن يكون هناك تصدير بقدر كافٍ بحيث يستجيب للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات، ولابد أن يكون هناك استقرار في المستوي العام للأسعار المحلية، وفي حالة لم تتوافر هذه الشروط السالفة الذكر في الدول النامية التي لا تملك جهاز إنتاجي فعال ومعظم وارداتها ضرورية لايمكن الاستغناء عنها، فإنها تكون أداة لتخلف الاقتصاد ودخوله في دوامة من المشكلات الاقتصادية والأفضل في هذه الحالة عدم اللجوء إليه.

٤. أن من أكثر الشرائح الاجتماعية التي استفادت من تعويم العملة المصرية هم الأغنياء والتجار ورجال الأعمال، حيث أن لديهم أصول وأموال تزيد قيمتها ويرتفع سعرها في ظل الغلاء، كما أن لديهم مخزون كبير من السلع، أو يقوموا بتخزين السلع لحين حدوث التعويم، وبعدها يقومون برفع أسعار ما لديهم من مخزون سلعي وفقاً للأسعار الجديدة، ثم الأفراد الذين يملكون مدخرات بالعملات الأجنبية؛ حيث تتضاعف ثرواتهم، مما يمكنهم من شراء الأصول، من عقارات أو مصانع أو سيارات، بسبب الزيادة الهائلة التي ترتبت علي تعويم العملة وانخفاضها أمام العملات الأخري وخاصة الدولار والعملات الرئيسية، ثم المديونون للبنوك والجهات المالية الرسمية بحيث أن التعويم يمكنهم من سداد ديونهم بأقل من قيمتها الحقيقية التي حصلوا عليها.

٥. تضررت العديد من الشرائح الاجتماعية بتعويم العملة المصرية، وأهمها الفقراء حيث أن بعضهم ليس لديه دخل ثابت أومضمون، كما أنهم لايمتلكون أموال أو أراضي تساعدهم علي التكيف مع التضخم وارتفاع السلع، ثم الموظفين ومحدودي الدخل، حيث أن رواتبهم لا يمكن زيادتها بنفس القدر الحاصل في انخفاض قيمة العملة الحالية، وتضرر أصحاب المدخرات بالعملات المحلية، حيث أن مدخراتهم تقل قيمتها الشرائية بمقدار انخفاض قيمة العملة بعد التعويم، وتتآكل مدخراتهم وخاصة إذا كانت في البنوك، وكذلك الدائنون بعملات محلية، حيث أن قيمة ما لديهم من ديون مستحقة لدى الغير تقل قيمتها الحقيقية بعد التعويم، فما يحصلون عليه لا يعوضهم عن القيمة الحقيقية لديونهم التي يستحقونها، والمستوردون أيضاً، حيث يجدون أنفسهم أمام زيادة مرتفعة للسلع التي يريدون استيرادها، ويتضرر معهم باقي أفراد

المجتمع، حيث يضطرون لرفع أسعار سلعهم بمقدار الارتفاع في سعر العملات الأجنبية بالسوق السوداء.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما أوضحته نظرية الحرمان النسبي حيث أن فئة الفقراء ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل هي التي تعاني من أوجه متعددة من الحرمان ويزداد الأمر سوءا في ظل انخفاض قيمة العملة ومعدلات التضخم العالية التي تؤدي إلي الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، وذلك لعدم امتلاكهم أدوات احترازية لمواجهة التضخم وارتفاع المستوي العام في الأسعار.

وتتفق هذه النتيجة **مع دراسة (محمد، ٢٠٢١)** حيث قسمت الفئات في المجتمع من حيث الدخل إلي: فئة المستثمرين، وفئة المنظمين وأصحاب الاعمال الحرة، وفئة العمال الذين يحصلون على الأجور والمرتبات الثابتة، حيث أثر ارتفاع الأسعار سلباً على كلاً من المستهلكين والدائنين وأصحاب الأجوار، الذين ستنخفض دخولهم الحقيقية نتيجة للتضخم، فى حين أن أصحاب الاعمال الحرة والمنظمين سيستفيدون من ارتفاع الاسعار، نتيجة لقدرتهم العالية على زيادة دخولهم بنسب أكبر من نسب التضخم، مما يعنى ارتفاع دخولهم الحقيقية. وهذا سيؤدى إلى إعادة توزيع الدخل فى غير صالح أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة.

٦. أثر تعويم العملة المصرية علي المستوي المعيشي للعديد من الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر، حيث تسبب في زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية مثل الأطعمة والطاقة والملابس، والتعليم والصحة، وتسبب في عدم كفاية الدخل لتلبية احتياجات الأفراد الأساسية، وأصبح الوارد من المال أقل والصرف أكثر.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان النسبي حيث أن التعويم ساهم فى إنخفاض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول المحدودة والثابتة والمتوسطة، وذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للأجور التى يحصلون عليها بسبب أرتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مما أدي إلي وقوع الشرائح الاجتماعية من محدودي ومتوسطي الدخل في حالة من العجز والحرمان، فلم يعد رب الأسرة قادراً علي تلبية احتياجات أفراد الأسرة المختلفة، سواء أكانت هذه الاحتياجات من الطعام أوالشراب أو الملبس أو التعليم، وهو ما دفع الدولة إلي زيادة أجورهم النقدية لتعويض الارتفاع في الأسعار وصرف منحة غلاء المعيشة، وتسبب ارتفاع أجور العاملين في الدولة إلي زيادة جديدة في الأسعار و في تكاليف المعيشة، وأدي ذلك إلي ارتفاع معدلات التضخم أكثر، وحدث تسارع ما بين الأجور والأسعار وساهم في انتشار التضخم الجامح في المجتمع المصري والذي تصل فيها الزيادات في الأسعار إلى أرقام فلكية، بحيث تصبح النقود بلا قيمة تقريباً.

٧. أثر تعويم العملة المصرية علي الحالة الصحية والنفسية للعديد من الشرائح الاجتماعية المتباينه، حيث أن عدم القدره علي توفير الاحتياجات الضرورية كانت سبباً في إصابتهم بالعديد من الأمراض، ولعل من أهم مظاهرها: ارتفاع ضغط الدم والتوتر الدائم والإنفعال والعصبية الزائدة، وأمراض القلب، كما أثر أيضاً علي طرق العلاج فأصبح العديد من الأفراد يلجأون إلي الصيدلي أو وسائل أخري في المنزل لعلاج نفسه أو أحد أفراد أسرته، بسبب تدني مستوي الخدمة في المستشفيات الحكومية وغلاء الكشوفات الطبيه والمستشفيات الخاصة التي تحمل المريض تكلفة غلاء الأسعار من أجهزة وإيجار وكهرباء وماء، مما يعجز العديد من الشرائح عن تحمل هذه التكلفة.

٨. عانت العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية في ظل سياسة تعويم العملة من ارتفاع تكاليف التعليم والخدمات التعليمية وخاصة من لديهم طلاب في مراحل دراسية مختلفة، حيث أن هناك زيادة في أسعار الكتب الخارجية لطلاب المراحل التعليمية المختلفة في شهر أغسطس ٢٠٢٣ بنسبة ٤٠"%، وذلك بسبب التضخم وارتفاع في أسعار الطباعة والورق والحبر، وذلك لعدم وجود كميات تغطي احتياجات السوق، وارتفاع أسعار الشحن والنقل وارتفاع أجور العاملين والكهرباء، وزيادة في أسعار الأدوات المدرسية بنسبة ١٠٠%. ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان النسبي حيث أن العديد من الشرائح الاجتماعية الحضرية ضحت واستغنت عن الكثير من المتطلبات المعيشية المهمة في مقابل تعليم أبنائها.

٩. أثر تعويم العملة المصرية علي العلاقات الأسرية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية الحضرية، حيث تفاقمت الخلافات الزوجية، وحدث خلافات بين الآباء والابناء، ولجأ العديد من الأفراد إلي العزلة داخل المنزل واللجوء إلي وسائل التواصل الاجتماعي، وازدادت معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل، وقلت الزيارات المنزلية، واقتصرت علي العلاقات مع الاقارب من الدرجة الأولي فقط، أو المقابلة في المناسبات العائلية، وذلك بسبب الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسرة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار وغلاء المعيشة مما ينذر بتراجع وضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية، كما نتج عنه العديد من التغيرات الثقافية منها انتشار لبس المشغولات الذهبية للنساء كنوع من الادخار، التغير فى أفكار الاحتفالات والأفراح والمناسبات لتقليل تكلفتها، انتشار ثقافة شراء الملابس والأدوات المستخدمة، عدم الالتزام ببعض الممارسات والعادات الدينية (الأضحية)، التغير فى بعض متطلبات الزواج للتخفيف من أعباءها على الشباب.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان النسبي حيث لم يعد لدي العديد من الأسر السيطرة علي ما يحدث، ويأتي العجز والحرمان من قلة الموارد ومحدوديتها في مقابل ارتفاع

الأسعار، ومن ثم افتقاد القدرة علي الوفاء بمتطلبات الأسرة المعيشية، فهناك دائما عجز في مصروف البيت، وهناك شكاوي متكررة من عدم وفاء الدخل الشهري بالاحتياجات الأسرية، الأمر الذي تسبب في حدوث أزمات حياتية متكررة ومعتادة .

١٠. لجأت بعض الشرائح الاجتماعية الحضرية للعديد من الإجراءات للتأقلم والتعايش مع الآثار الناتجة عن تعويم العملة المصرية، ومنها ثقافة الإستغناء والتقليص والتقليل والاستبدال في الاحتياجات الأساسية، حيث الاقتصار علي السلع الضرورية، واستبدال السلع الغالية بسلع منخفضه، انتظار العروض التسويقية، ترشيد الإنفاق والاستهلاك، الطبخ مرة واحدة أو مرتين في الاسبوع، والاعتماد علي اللحوم والطيور المجمده، والاعتماد الرئيسى علي البقوليات وعدم تناول اللحوم وذلك في محاولة البعض منهم العيش بكرامة دون اللجوء إلي الاستدانة.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحرمان النسبي حيث أن النقصان والتآكل في العملة في ظل الاحتياجات المتزايدة، في مقابل الأسعار المتصاعدة جعلت الشرائح الاجتماعية من محدودي ومتوسطي الدخل في حالة استغناء وترشيد للاستهلاك بسبب زيادة الأعباء المادية سواء في الطعام أو الصحة، كل هذه الأمور قلصت صعود الشرائح الحضرية لأعلي، وتساقطت معظم هذه الأسر في مستوي اجتماعي أقل.

١١. تحوطت بعض الشرائح الاجتماعية من سكان الحضر ضد المخاطر العالمية والمحلية بالعديد من الوسائل منها: شراء الذهب حيث تزداد قيمته بمرور الوقت ويرتفع بصورة كبيرة تعوض التضخم الناتج عن تعويم العملة، كما لجأ البعض لشراء شهادات استثمار، حيث أنها توفر عائد شهري ومضمون يساعد العديد من الأفراد علي المعيشة، ولجأ القليل من الأفراد لشراء الدولار، حيث أن أغلب السلع الموجودة في المجتمع مرتبطه بالدولار.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية النظام الرأسمالي العالمي حيث أن صندوق النقد الدولي يمارس ضغوط اجتماعية مجحفة علي الحكومة المصرية ويلزمها علي تعويم الجنيه المصري مرة أخري في ٢٠٢٣ للحصول علي قرض، هو ما جعل العديد من الشرائح الاجتماعية تتحوط ضد هذه المخاطر بشراء بالذهب، حيث لا تشعر بالأمان الاجتماعي اليوم ولا الغد، وتفكر في أمر واحد، وهو كيفية المحافظة علي ما تبق من نقود لمواجهة أي ظرف طارئ في المستقبل.

١٢. اقترحت الشرائح الاجتماعية الحضرية العديد من الرؤى للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعويم العملة علي السكان في المجتمع المصري، ومنها زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات وذلك لمواجهة غلاء المعيشة، ووجود رقابة شديدة علي الأسواق وذلك

لمواجهة جشع التجار وانفلات أسعار السلع الغذائية في الأسواق التجارية، وتقليل أسعار الخدمات الأساسية (الكهرباء –الغاز – المياه)، دعم واهتمام الدولة بالتعليم الحكومي والخاص، وذلك لإرتفاع تكلفة الخدمات التعليمية سواء كان تعليم عام أو خاص، تحسين جودة المستشفيات الحكومية، ولك لتوفير الرعاية الصحية الآدميه للفقراء وذوي الدخول المحدودة، والمتوسطة، تقليل الفوائد علي القروض، وذلك لإقامة مشروعات صغيرة يستطيع الأفراد من خلالها تحسين الدخل ومواجهة غلاء المعيشة، تشجيع القطاع الخاص على المشاركة مع القطاع العام في حل المشكلات الناتجه عن تعويم العملة من خلال جذب وتنشيط الإستثمارات الوطنية، والإقليمية، والأجنبية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة، وتوفير فرص عمل جديدة، والتخفيف من وطأة الإنفاق والتمويل الحكومي، والمشاركة في حل المخاطر الحالية التي يتعرض لها المجتمع المصري.

التوصيات:

١- إقامة مشروعات للتنمية الزراعية والصناعية وذلك من أجل زيادة الدخل القومي والتقليل من الإستيراد الذي يستهلك الكثير من العملة الأجنبية، ويؤثر علي ارتفاع باقي الأسعار.

٢- تحسين البيئة الإستثمارية في مصر، وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين، وذلك لتشجيع رجال الأعمال علي الإستثمار داخل مصر، وجذب الإستثمارات الأجنبية وتوفير الدولار لدعم العملة المصرية.

٣- زيادة حجم التجارة البينية بين الدول النامية وفتح الأسواق أمام منتجاتها، وتحرير التجارة، وعمل التكتلات الاقتصادية فيما بينها حتي لاتتأثر بأي متغيرات اقتصادية دولية من أزمات صحية ومالية وصراعات وحروب.

٤- تحسين جودة المنتجات المصرية لزيادة منافستها في الأسواق الداخلية والخارجية.

٥- تأجيل الإستثمار في المشروعات العامة للحفاظ علي العملة الأجنبية.

٦- ضبط الأسواق التجارية وزيادة فاعلية حملات الرقابة عليها، والضرب بيد من حديد علي من يتاجر بحقوق المستهلكين.

٧- زيادة فاعلية منظومة الدعم والعمل علي وصوله لمستحقيه.

٨- يجب علي الحكومة التركيز علي الإستثمار في قطاع التعليم والصحة لتصل هذه الإستثمارات إلي الفقراء ومحدودي الدخل في المدن والقري.

٩- يجب علي البنك المركزي رفع سعر الفائدة بما يتماشي مع حجم التضخم، حتي يشجع الشرائح الاجتماعية المختلفة علي الإستثمار في البنوك المصرية.

١٠- تغليظ العقوبات علي تجار العملة داخل السوق السوداء بشكل يعمل علي مكافحة الإتجار.

١١- ضرورة زيادة المساعدات النقدية المقدمة من برنامج تكافل لمواجهة غلاء الأسعار في الوقت الراهن، مع ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تقديم برامج للمساعدات وتوفير الحماية الاجتماعيه لغير القادرين.

١٢- ضرورة زيادة الدولة لمنحة غلاء المعيشة المقررة للقطاع العام والخاص، وذلك لمواجهة الإرتفاع في أسعار السلع والخدمات الاساسية.

الرؤى المستقبلية (البحوث المقترحة):

١- تعويم العملة وانعكاساتها الاجتماعية علي عملية التنمية في المجتمع المصري.

٢- تعويم العملة وانعكاساتها علي ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري.

٣- الإنعكاسات الاجتماعية والإقتصادية لظاهرة الدولرة في المجتمع المصري.

٤- تأثير تعويم العملة علي معدلات الفقر في مصر.

٥- تعويم العملة وأثرها علي العنف الأسري.

كما يمكن دراسة العديد من المشكلات الاجتماعية في المستقبل، بسبب استمرار سياسة تعويم الجنيه وتصاعد ارتفاع الأسعار مثل انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل {البحث عن الكسب غير المشروع ، وعدم مقدرة العديد من الأسر علي الوفاء بالمتطلبات الأساسية، والتي سوف تؤدي إلي ارتفاع نسبة الطلاق والجريمة بسبب الضغوط المادية والنفسية والاقتصادية علي الأفراد والأسر، والعزوف عن الزواج وتكوين أسرة، بسبب عدم القدرة علي تحمل المصاريف والتكاليف، مما يزيد من العنوسة والانحرافات الأخلاقية ومشكلات عديدة لاحصر لها].

قائمة المراجع :

١. إبراهيم، أحمد عبد الحافظ (٢٠١٩): قرار تعويم الجنيه المصري وأثره علي مقدرات الحياة الاقتصادية والإجتماعية في مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد ٣٩، العدد الأول.
٢. ابن منظور(١٩٧٠) : لسان العرب، إعداد يوسف الخياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت.
٣. أحمد، هالة محمد (٢٠٢١) آثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على الطلب السياحي في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة المنصورة، العدد ١٠، ديسمبر.
٤. إمام، محمد مسعد (٢٠٢٣): التكلفة الثقافية والإجتماعية لتعويم الجنيه دراسة أنثروبولوجية للآثار الثقافية والإجتماعية لعمليات الإصلاح الإقتصادى بمجتمع الواحات البحرية، مجلة كلية الأداب، جامعة المنوفية، المجلد ٣٤، العدد أبريل.
٥. البنك المركزي المصري: متاح علي الموقع التالي : https://www.cbe.org.eg/ar
٦. التابعي، كمال (٢٠٠٥): علم الاجتماع الاقتصادي، دار النصر، القاهرة.
٧. الخواجة، محمد ياسر (٢٠٠٨): علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الأهالي للطباعة والنشر، سوريا.
٨. الديون الداخليه والخارجيه علي مصر، تقرير البنك المركزي المصري في شهر أغسطس ٢٠٢٣ متاح علي الموقع التالي :
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023
٩. العزازي، سعاد إبراهيم، آخرون (٢٠١٨): الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي علي الأسرة المصرية "تحرير سعر الصرف نموذجًا"، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية بالقاهرة ، جامعة الأزهر، العدد الثاني والعشرون، ديسمبر.
١٠. جاد، محمود (١٩٩٣): الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية : عرض نقدي ورؤية نظرية، دار العالم الثالث، القاهرة.
١١. مارشال، جوردن، ترجمة أحمد زايد، وآخرون (٢٠٠١): موسوعة علم الاجتماع، المجلس الاعلي للثقافة، المركز القومي للترجمة، المجلد الثاني.
١٢. حجم الاستيراد في مصر متاح علي الموقع التالي:http://alahalygate.com

١٣. حسن، ماجد عبد العظيم (٢٠١٧): أثر تعويم الجنيه المصري علي أداء التجارة الخارجية (الصادرات والواردات المصرية)، القاهرة، مجلة مصر المعاصرة، العدد٥٢٦، إبريل.

١٤. حماد، جمال محمد (٢٠١٤) التضخم وآثاره الاجتماعية : دراسة علي عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٢.

١٥. زايد، أحمد (١٩٨٥): الدولة في العالم الثالث، دار الثقافة، القاهرة.

١٦. زايد، أحمد، علام، إعتماد (٢٠٠٠): التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٧. زايد، أحمد (٢٠٠٣) : دراسات في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

١٨. زبير، بن عامر (٢٠٢٣): أثر السياسة النقدية غير التقليدية علي تقلبات أسعار الصرف: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

١٩. زيادة أسعار الخدمات التعليمية متاح علي الموقع التالي : http://cairochamber.org.eg.

٢٠. سالم، هشام مصطفي محمد (٢٠١٩): أثر قروض صندوق النقد الدولي علي سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد الرابع، الجزء الثالث.

٢١. سليمان، محمد فتحى ذكى: آثار تعويم الجنيه المصري علي القطاع الزراعي، المركز القومى لبحوث الخضر: متاح علي https://kenanaonline.com

٢٢. شحاته، حسام (٢٠١٢): الإستثمار الأجنبي المباشر ومخاطر الصرف الأجنبي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان.

٢٣. صيام، شحاته (١٩٩٢): التشكلية الطبقية في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية تاريخية، دار الثقافة، القاهرة.

٢٤. عاشور، قياتي (٢٠٢٣) : الوعي السياسي لدي الشباب المصري: دراسة ميدانية علي عينة من شرائح اجتماعية متباينة، مجلة كلية الآداب بقنا ، جامعة جنوب الوادي، المجلد ٣٢، العدد ٦٠، يوليو.

٢٥. عبد الحميد، محمد جابر (٢٠٢٣): تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر "دراسة تحليلية تطبيقية"، المجلة القانونية ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ١٧، العدد ٥، أغسطس.

٢٦. عبد المجيد، محمد سعيد، عبدالواحد، ممدوح (٢٠١٩): برامج الاصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري : دراسة تطبيقية علي برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٧، أكتوبر – ديسمبر .

٢٧. عفيف، وآخرون (٢٠١٤): الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره في انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض مستوي المعيشية، مجلة جامعة تشرين، مجلد ٣٦.

٢٨. عمر، أحمد مختار(٢٠٠٨): معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة.

٢٩. عوض، شريف محمد (٢٠٢٠): ملامح الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته في بعض القطاعات الحكومية: دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج ٨٠، عدد ٣.

٣٠. كامل، نهي حجازي (٢٠١٤): الترتيب القيمي لمشكلات الحياة الحضرية بمدينة القاهرة، دراسة مقارنة لبعض شرائح المجتمع القاهري، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة القاهرة.

٣١. محمد، هشام سعيد (٢٠٢٣): تعقيم الأثر المترتب على سياسة تحرير سعر الصرف في الاقتصاد المصرى، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد الثاني.

٣٢. حافظ ، محمد (٢٠٠١): علم الاجتماع الحضري، الأسس النظرية والاتجاهات التطبيقية، الحرميين للنشر والتوزيع، المنصورة.

٣٣. محمد، هند مرسي(٢٠٢١): سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى مصر، مجلة السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف، المجلد ١٠، العدد٩.

٣٤. محمود، نورهان فتحي (٢٠٢٢): الأطر الإخبارية لتناول المواقع العالمية للشأن الاقتصادي المصري (قضية تعويم الجنيه نموذجًا) – بحث تحليلي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، المجلد ١٠، العدد ٨١.

٣٥. معدل إنفاق المصريون علي الذهب في الربع الأول من العام ٢٠٢٣ متاح علي الموقع التالي : https://arabic.rt.com/business

٣٦. منصور، منصور علي (٢٠١٩): أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية على بعض مؤشرات الإقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصره، القاهرة، العدد٥٣٢.

٣٧. سمية، هادفي (٢٠١٤): سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد ١٧، ديسمبر

٣٨. يوسف، آية (٢٠٢٢): تسلسل زمني لتحرير سعر الجنيه مقابل العملات، جريدة المصري اليوم متاح علي الموقع التالي:https://www.almasryalyoum.com

39. Ron, Duncan,etal. (2011): The Political Economy of Economic Reform in the Pacific , Asian Development Bank, Mandaluyong city.
40. Fujii, Eiji (2023): Currency concentration in sovereign debt, exchange rate cyclicality, and volatility in consumption, CESifo Working Paper, Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo), Munich, February.
41. Zaman, Khalid, (2023): The Future of Financial Support for Developing Countries: Regional and Islamic Monetary Funds. Published in: Politica, Vol. 1, 6 February. .
42. Ming،Tsang,(2023): Currency crisis in Turkey, THE CASE JOURNAL, Wisconsin, USA, VOL. 19 (5)
43. Ozili, Peterson K(2023): Causes and Consequences of the 2023 Banking Crisis, Central Bank of Nigeria, May.
44. RazoArreola, Stephanie V(2023): The International Monetary Fund's Success in Developing Countries, Liberal Arts and Social Sciences, Ph.D, Belmont University.
45. Rihan , M.K. & Bawady, Sally A(2018): An Econometric Study of the present and Future Effect of Inflation on Economic Growth in Egypt" Arab Univ. J. Agric. Sci. , Ain Shams Univ. Special Issue 26 (2A).
46. Robinson, William I. (2014): Global Capitalism and the Crisis of Humanity, University Cambridge press, New York.
47. Ronan paddison (2001): Hand book of Urban Studies, Sage Publication Ltd ,London.
48. United Nations (2019): Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Urbanization Prospects, The 2018 Revision,New York.
49. Vincent، Bodart(2023): Currency crises in emerging countries: The commodity factor, Journal of Commodity Markets, Université Catholique, Belgium, Volume 31.